وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبية: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان

دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية

من إعداد الطالب
نعـيمـي مـحمـد

تحت إشراف الأستاذ
الدكتور خراز لخضر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: بومدين محمد أمين	رئيسا
الدكتور: خراز لخضر	مشرفا
الدكتور: بن سكران بودالي	مناقشا
الدكتور:	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبية: علوم تجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية

من إعداد الطالب:
نعـيمـي مـحمـد

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور: خراز لخضر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: بومدين محمد أمين	رئيسا
الدكتور: خراز لخضر	مشرفا
الدكتور: بن سكران بودالي	مناقشا
الدكتور:	مناقش

الإهداء والتشكر

ببالغ الشكر والامتنان، نُقدم هذا العمل لكل من ساهم في إنجازه.

نتوجه في البداية بخالص الشكر والعرفان **للأستاذ المشرف الدكتور خراز لخضر**، لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وتوجيهاته التي كان لها الأثر الكبير في إخراج هذه المخطوطة المتواضعة إلى النور.

كما نُعرب عن شكرنا العميق، الذي لا يقل أهمية، لمساعد المشرف **الأستاذ الدكتور نعيمي مصطفى** لمساعدته الثمينة ونصائحه العلمية التي كان لها بالغ الأثر في إتمام هذا العمل.

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما وتصف فضلهما،

من قال فيهما الله تعالى: **"وَقُلْ رَبِّي ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً"**

إلى والديّ العزيزين: أبي رحمه الله، وأمي أطال الله في عمرها،

إلى عائلة الصغيرة: زوجتي الغالية، وإلى زينة حياتي وفرحتها خيرة نهاد ومحمد يوسف.

إلى سندي وعضدي إخوتي وأخواتي الأعزاء.

وإلى رفقاء الدرب وشركاء النجاح كل الأصدقاء.

وإلى رفاق العلم والبحث: كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص مالية وتجارة دولية.

أهدي هذا العمل المتواضع، راجياً من الله تعالى أن يكون ذا نفع.

نعيـمي مـحـمـد

ملخص

تهدف الدراسة الى استكشاف العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية، وذلك باستخدام المراجعة المنهجية *systematic review*، لتحليل معطيات الدارسات السابقة بطريقة علمية منظمة. وقد تم جمع الدراسات المدرجة من أبرز قواعد البيانات الأكاديمية، باستخدام كلمات مفتاحية ومجموعات بحث محددة مسبقا، تعكس محاور البحث الأساسية، سواء باللغة العربية أو الإنجليزية، في إطار زمني يمتد من عام 2023 إلى2025، بهدف ضمان حداثة المراجع ومواكبتها للتطورات الراهنة في مجال الدفع الإلكتروني والتجارة الخارجية، وقد تم الاعتماد في اختيار الدراسات وتحليلها على معايير الإدراج والاستبعاد المعتمدة في دليل *PRISMA*، وتحليل التحليل التلوي *Meta-analysis* وفقا لما ورد في دليل.*Cochran Handbook*.

وقد خلصت الدراسة إلا أن وسائل الدفع الالكتروني، تعد أداة أداة فعالة لاختصار الوقت وتقليل التكاليف وتبسيط الإجراءات والمعاملات من جهة، ومن جهة أخرى تسهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة الخارجية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة فتح باب التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي، بهدف تعزيز، وتعميق التبادل المعرفي والتطبيقي، كما دعت إلى وضع إطار تنظيمي وقانوني للدفع الرقمي يضمن موثوقية العقود الرقمية والتحويلات الإلكترونية، إلى جانب الاستثمار في تطوير وتحديث البنية الرقمية، ورفع الوعي والثقافة الرقمية بهدف توسيع في نطاق استخدامها.

وبناء على ما سبق، يمكن القول ان وسائل الدفع الإلكترونية لم تعد مجرد وسيلة لتحسين كفاءة المعاملات، بل أصبحت أداة استراتيجية لتحسين الأداء التجارية الخارجية.

abstract

The study aims to explore the relationship between electronic payment methods and foreign trade, using a systematic review to analyze data from previous studies in a scientifically organized manner. The included studies were collected from prominent academic databases, using pre-defined keywords and search groups that reflect the main research themes, in both Arabic and English, within a timeframe extending from 2023 to 2025. The aim is to ensure that the references are up-to-date and reflect current developments in the field of electronic payment and foreign trade. The inclusion and exclusion criteria adopted in the PRISMA manual and meta-analysis were used in the selection and analysis of studies, as stated in the Cochrane Handbook.

The study concluded that electronic payment methods are an effective tool for saving time, reducing costs, simplifying procedures and transactions, and contributing to the promotion of foreign trade.

The study recommended the need to open the door to cooperation with universities and scientific research centers. It also called for the establishment of a regulatory and legal framework, along with investment in developing and modernizing the digital infrastructure and raising digital awareness and culture.

Based on the above, it can be said that electronic payment methods are no longer merely a means of improving transaction efficiency, but have become a strategic tool for enhancing foreign trade performance.

قائمة المحتويات

الإهداء والتشكر III

ملخص IV

مقدمة ..... أ

تمهيد 6

الفصـــــــــــل الـــــأول وسائل الدفع الالكترونية، أســـــــاســـيات، ومـــــــزايا 7

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية 7

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية 7

المطلب الثاني: خصائص وسائل الدفع الالكتروني 8

المبحث الثاني: أساسيات وسائل الدفع الالكتروني 9

المطلب الأول: أهمية وسائل الدفع الالكترونية 9

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكتروني 10

المبحث الثالث: تقييم وسائل الدفع الإلكتروني 19

المطلب الأول: مزايا وسائل الدفع الالكتروني 19

المطلب الثاني: عيوب وسائل الدفع الإلكتروني 23

خلاصة الفصل 29

تمهيد 56

الفصل الثاني ماهية التجارة الخارجية 57

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية 57

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية 57

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية وأسباب قيامها 59

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية المفسرة لتجارة الخارجية 62

المطلب الأول: نظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية 62

المطلب الثاني: نظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية 64

المبحث الثالث: النظريات الحديثة لتجارة الخارجية.....70

المطلب الأول: الاتجاه الأول لنظريات الحديثة 70

المطلب الثاني: الاتجاه الثاني النظريات الحديثة.....73

خلاصة الفصل.....79

الفصل الثالث أثر وسائل الدفـــع الالكترونـــي على التجارة الخارجية، تحليـــل التلوي لمعطيات دارسات سابق 54

الخاتمة.....75

قائمة المراجع 79

قائمة الجداول

الجدول 1 يمثل نتائج استخراج البيانات 64

قائمة الأشكال

الشكل 1 صورة لنموذج لبطاقة بنكية الواجهة الأمامية 11

الشكل 2 صورة لنموذج لبطاقة بنكية الواجهة الخلفية 11

الشكل 3 أنواع البطاقات البنكية 14

الشكل 4 دورة استخدام النقود الإلكترونية وإجراءاتها 15

الشكل 5 نموذج الشيك الالكتروني 16

الشكل 6 دورة استخدام النقود الإلكترونية وإجراءاتها 17

الشكل 7 مخطط تدفق PRISMA للمراجعات المنهجية المحدثة سنة 2020 يتضمن الدراسات المدرجة والمستبعدة 60

مقدمة

مقدمة

شهد العالم في الآونة الأخيرة تحولا جذريا في آليات تنفيذ المعاملات المالية والتجارية نتيجة التطورات التكنولوجية الرقمية المتسارعة، مما أدى إلى انتشار واسع النطاق لأنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني، كبديل حديث وفعال للمعاملات التقليدية، حيث أصبحت جزءا في حياتنا اليومية والبنية التحتية الاقتصادية للدول، وساهمت بشكل فعال في تسهيل وتحسين العمليات التجارية وتسريعها، خاصة على المستوى التجارة الخارجية.

في هذا السياق، ينظر إلى وسائل الدفع الإلكتروني على أنها عنصر محفز للتجارة الخارجية، لما توفره من مزايا، فالتجارة الخارجية تعتبر الشريان الذي يربط بين الدول، وعصب الاقتصاد العالمي، وآلية لتعميق العلاقات الدولية، مما أتاح للشركات والأفراد فرص الوصول إلى الأسواق العالمية.

وبهذا أصبحت التجارة الخارجية أكثر أهمية من أي وقت مضى، فقد ساهمت في تقليص المسافات ورفع الحواجز، ونقل المعرفة التكنولوجية، وتعزيز التبادل الاقتصادي، والتجاري، والثقافي، والاجتماعي، والسياسي بين الدول.

ولكن مع ذلك، فإنها لا تخلو من المخاطر، فالتقلبات الاقتصادية، والتغيرات السياسية، عوامل يمكن أن تؤثر على حركة التجارة وتعرقل نموها.

إشكالية الدراسة

على الرغم من الزيادة الملحوظة في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتوسع في التجارة الخارجية، فإن السؤال الجوهري والأهم الذي لا يزال يطرح هو:

ما مدى تأثير وسائل الدفع الإلكتروني على التجارة الخارجية؟

وهذه الإشكالية تقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية

- ماهي وسائل الدفع الإلكتروني؟
- ماهي التجارة الخارجية؟

- كيف تساعد وسائل الدفع الإلكتروني في تطوير التجارة الخارجية؟

أهداف الدارسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء واستكشاف دور وسائل الدفع الإلكتروني في تسهيل وتحسين عمليات التجارة الخارجية، حيث تمثل وسائل الدفع الإلكتروني إحدى أبرز الابتكارات التكنولوجية في مجال التجارة، مما أدى إلى إحداث تغييرات جوهرية في البنية التقنية والمعلوماتية للاقتصاد.

أهمية الدارسة

يعتبر هذا البحث ذو أهمية مع التطور العالمي السريع، خاصة بعد موجة الأنترنت التي غيرت مجرى التجارة الخارجية، حيث أدت إلى تطور وسائل الدفع التقليدية، التي كانت تتطلب الوقت والجهد، إلى وسائل الدفع الإلكترونية تعتمد على التقنيات الحديثة في جميع المعاملات، وهذا التحول يسهم في تسهيل وتحسين عمليات التمويل والدفع من جهة، واختصار الوقت وتقليل التكاليف وتبسيط الإجراءات والمعاملات جهة أخرى، في نفس الوقت يعتبر آلية آمنة ومضونة، تتسم بالملائمة والوفاء والشفافية، في التعاملات التجارة الخارجية.

كما يهدف البحث إلى تعريف وسائل الدفع الإلكتروني وأنواعها، التي حولت التحويلات المالية من شكل نقدي إلى إلكتروني، مع اكتساب معارف جديدة تمكن أي باحث أن يستعين بها في بحثه.

المنهج المتبع في الدارسة

من أجل الإحاطة الشاملة بالموضوع، والإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية، سنتبع المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي سنتبع التحليل التلوي لمعطيات دارسات سابقة، والتي تم جمعها من قواعد البيانات الأكاديمية.

تقسيمات الدراسة:

من أجل تحليل الموضوع والوصول إلى النتائج المبتغاة قمت بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول فصليين نظريين وفصل تطبيقي.

الفصل الأول سنتطرق فيه إلى وسائل الدفع الإلكتروني، وهو بدوره أيضا ينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول ماهية وسائل الدفع الإلكتروني أما البحث الثاني يتناول أنواع وسائل الدفع الإلكتروني، وبالنسبة للمبحث الثالث فسيتناول مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني.

بالنسبة للفصل الثاني سنتطرق فيه إلى التجارة الخارجية وهو بدوره ينقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية أما المبحث الثاني النظريات الكلاسيكية المفسرة لتجارة الخارجية، أما المبحث الثالث فسيتناول النظريات الحديثة لتجارة الخارجية.

أما الفصل الثالث سنتطرق فيه للتحليل التلوي للدراسات العلمية السابقة باستخدام المراجعة المنهجية *systematic review*. لتحليل معطيات الدارسات السابقة بطريقة علمية منظمة.

الفصـــــــــــل الـــــأول

وسائل الدفع الالكترونيـــة،

أســـــــــاسيات، ومزايـــــا

الفصل الأول: وسائل الدفع الالكتروني

تمهيد الفصل

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية

المطلب الثاني: خصائص وسائل الدفع الالكترونية

المبحث الثاني: أساسيات وسائل الدفع الالكتروني

المطلب الأول: أهمية وسائل الدفع الالكترونية

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكتروني

المبحث الثالث: تقييم وسائل الدفع الإلكتروني

المبحث الأول: مزايا وسائل الدفع الالكتروني

المطلب الثاني: عيوب وسائل الدفع الالكتروني

خلاصة الفصل

تمهيد

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا متسارعا في مجال التكنولوجيا الرقمية، مما أدى إلى ظهور وانتشار وسائل الدفع الإلكتروني كبديل حديث وفعال للمعاملات التقليدية، مما أدى إلى تحولات كبيرة في كيفية إجراء المعاملات المالية، وقد أصبحت هذه الوسائل جزءا لا يتجزأ في جميع جوانب حياتنا اليومية حيث سهلت إتمام عمليات الشراء والدفع.

ففي هذا الفصل، سنتناول مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني وأهميتها المتزايدة في العصر الرقمي، كما سنستعرض أبرز أنواع هذه الوسائل، بما في ذلك البطاقات الائتمانية والمحافظ الإلكترونية والتحويلات البنكية عبر الإنترنت، مع التركيز على مزاياها وعيوبها.

فهذا الفصل يهدف إلى تقديم نظرة شاملة حول وسائل الدفع الإلكتروني، وتسليط الضوء على دورها المحوري في تسهيل المعاملات المالية وتحفيز النمو الاقتصادي.

الفصـــــل الــأول
وسائل الدفع الالكترونية، أســـاســيـــــات، ومـــزايـــــا

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية

في عصرنا الرقمي المتسارع، أصبحت وسائل الدفع الإلكتروني جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، فلقد تغيرت الطريقة المعاملات المالية لإتمام عملية الشراء والدفع، ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، أصبحت وسائل الدفع الإلكتروني أكثر أهمية من أي وقت مضى.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية

يعتبر نظام الدفع الالكتروني لأي اقتصاد مؤشرا عن مدى تطوره وهو ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تتداركه، مما نتج عنه خلق وسائل دفع غير مكلفة ومجردة من المادة، والتي لقيت قبول عام على المستويين المحلي والدولي من أجل ايجاد وسائل وفاء تتلاءم وعقود التجارة الحديثة.

فوسائل الدفع الإلكترونية تشير إلى مجموعة متنوعة من الطرق والتقنيات التي تتيح إجراء المعاملات المالية وتحويل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية لمعالجة المعاملات والصفقات، كحل بديل عن استخدام النقود الورقية أو الشيكات التقليدية.

تعريف وسائل الدفع الالكتروني

تعددت التعريف التي حاولت تقديم تعريف وسائل الدفع الالكتروني، وذلك لاختلاف الزاوية التي ينظر منها لهذا التعريف، فالبعض يرى بأن وسائل الدفع الإلكتروني هي عبارة عن أداة وفاء وعرفها بالاعتماد على هذا الأساس أما البعض الآخر فقد عرفها على أساس كونها تقنية حديثة وليدة التطور التكنولوجي.

فالمشرع الجزائري عرفها من خلال المادة 06 من قانون رقم05 /18 المؤرخ في 24 شعبان 1439 ه موافق لـــ 10 مايو 2018، التجارة الإلكترونية بأنها كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية.

ومن جهة أخرى عرفت وسائل الدفع الالكتروني على انها استخدام آلات الحاسوب والتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة والتخلص من كل العمل الورقي عن طريق التحول الكامل إلى ما يسمى بنظام النقل الالكتروني للأموال والذي تتم فيه المدفوعات باستخدام وسائل الاتصال الالكترونية (محمود، 2017، ص41).

وكما تعرف بأنها وفاء بالتزام نقدي بوسيلة الكترونية مثل الشيكات الإلكترونية وبطاقات الدفع الممغنطة في إطار دفع قيمة نقدية (الرومي، 2004، ص127).

من خلال التعاريف السابقة سنحاول إعطاء تعريف شامل لوسائل الدفع الإلكتروني:

وسائل الدفع الإلكتروني هي أنظمة وتقنيات تتيح إجراء المعاملات المالية وتحويل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، بدلا من استخدام النقود الورقية أو الشيكات التقليدية، وتشمل هذه الوسائل مجموعة واسعة من التقنيات، مثل البطاقات الائتمانية والخصم، والمحافظ الإلكترونية، والتحويلات المصرفية عبر الإنترنت، وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، والعملات الرقمية.

المطلب الثاني: خصائص وسائل الدفع الالكتروني

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بعدة خصائص تجعلها مختلفة عن وسائل الدفع التقليدية، ومن أبرز هذه الخصائص:

- **يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية:** أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم خاصة بما أن عمليات التجارية تتوسع إقليميا ودوليا، وبذلك تساعد وسائل الدفع الالكترونية على تحسين وتسهيل المعاملات.
- **يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية:** وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.
- **تسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد:** حيث يتم إبرام العقود بين المتعاملين دون تواجد الأطراف في نفس المكان، وتتم عملية دفع المستحقات عبر شبكة الانترنت ووسائل الاتصال بناء على معطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.
- **يستلزم تواجد نظام مصرفي:** من أجل إتمام عملية الدفع الإلكتروني يجب توفر مجموعة من العتاد والأجهزة التقنية لتسهيل هذه العمليات والتي عادتا ما تتولاها المؤسسات المصرفية والبنوك.
- **يتم الدفع بأحد الأسلوبين:**

- عن طريق نقود معدة مسبقا لهذا الغرض، وذلك باستخدام رصيد مالي مخصص مسبقا، حيث يتم إجراء الدفع عن طريق خصم المبلغ المستحق من هذا الرصيد، ولا يمكن استخدام هذا الرصيد لإجراء معاملات أخرى خارج نطاق الغرض المحدد له، فهو يشبه عقود الدفع المقدم.

- عن طريق البطاقات البنكية العادية، حيث لا يتم تخصيص مبالغ مالية مسبقة لهذا الغرض، بل يمكن استخدام الرصيد المتاح عن طريق البطاقات البنكية أو عن طريق وسائل سحب أخرى.

المبحث الثاني: أساسيات وسائل الدفع الالكتروني

المطلب الأول: أهمية وسائل الدفع الالكترونية

تلعب وسائل الدفع بصفة عامة دورا رئيسيا في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وقد ارتبطت هذه الوسائل ارتباطا وثيقا بظهور حاجة الأفراد إلى وسيط ملائم يمكنهم من تسوية معاملاتهم والوفاء بالتزاماتهم، إذ الفرض أن جميع المعاملات التجارية تتضمن شكلا ما من أشكال الدفع والذي يعتبر الدفع الالكتروني أحد أشكالها (بلطرش ، مشتر، 2017 ص5-6)

فلقد أدى التوسع الهائل في التجارة الإلكترونية إلى تحول جذري في أنماط الدفع، حيث تضاءل دور النقود الورقية ووسائل الدفع التقليدية أمام ازدهار أنظمة الدفع الإلكتروني، فبعد أن كانت النقود هي الوسيلة الأساسية لإتمام المعاملات المالية، وكان الدفع يعتمد على السيولة المباشرة أو بدائل التقليدية مثل الشيكات وغيرها، أصبح الدفع الإلكتروني هو الخيار المفضل للكثيرين، مما يعكس تحولًا عميقا في طبيعة المعاملات.

وبما أن الوسائل الدفع التقليدية لا تتناسب مع طبيعة المعاملات التي تتم عن بعد، خاصة في البيئة الرقمية مثل العقود الإلكترونية التي تبرم عبر الإنترنت حيث تتلاشى فيها المعاملات الورقية الملموسة، من هنا ظهرت أهمية تطوير وسائل دفع حتى تتلاءم مع هذه المتطلبات، ونتيجة لذلك أصبح الدفع الإلكتروني هو الحل الأمثل لتسهيل المعاملات.

وعلى الرغم من إمكانية تسوية المدفوعات في المعاملات التي تتم عن بعد باستخدام الوسائل التقليدية، مثل إرسال الشيكات عبر البريد أو الفاكس، أو تبادل بيانات الحسابات البنكية، إلا أن هذه الطرق لا تتناسب مع طبيعة التجارة الإلكترونية التي تتطلب السرعة والكفاءة، ومن هنا برزت أهمية الدفع الإلكتروني الذي يعتمد على شبكات اتصال لاسلكية موحدة عبر الحواسيب، ومما زاد من أهمية وسائل الدفع الإلكترونية، الخصائص الفريدة التي تميزها والتي تلبي متطلبات العصر الرقمي.

ولقد تحولت شبكة الإنترنت إلى سوق عالمي مفتوح، يتيح للتجار عرض منتجاتهم بأساليب مبتكرة، من خلال الصور ومقاطع الفيديو، مما يتيح لهم مقارنة منتجاتهم بالمعروض في جميع أنحاء العالم، وفي نفس والوقت يتمتع المشترون بحرية الاختيار بين المنتجات، مع إمكانية توصيلها مباشرة إلى العميل، مما يوفر لهم تجربة تسوق مريحة وفعالة.

فبينما اعتمدت العلاقات التجارية التقليدية على مبدأ الإيجاب والقبول في التعاقد مع تبادل المادي للسلع والدفع عن طريق الوسائل التقليدية، فان العلاقات التجارية الحديثة تعتمد على تبادل المعلومات عبر الإنترنت،

فكان من الضروري استحداث وتطوير وسائل دفع ملائمة تتناسب مع طبيعة هذه المعاملات، ومم هنا زادت أهمية وسائل الدفع الالكتروني وأصبحت عاملا أساسيا في نمو التجارة وأيضا استفاد المتعاملون من تخفيض تكاليف مقارنة بالوسائل الدفع التقليدية.

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكتروني

تعددت وسائل وطرق الدفع الإلكتروني واتخذت أشكالا تتلاءم مع متطلبات المعاملات التجارية لتسويتها، سواء كانت هذه المعاملات وطنية أو دولية، فمنها ما كان وسيلة تقليدية فتمت معالجته وتطويره إلكترونيا كالشيك والسفتجة الإلكترونية، ومنها ما ظهر حديثا نتاج للتطور التكنولوجي الحاصل خاصة في مجال التجارة الإلكترونية ومن بينها بطاقات الدفع الإلكتروني والنقود الالكترونية وكذا المحفظة الإلكترونية، والتي سنتناولها بالتفصيل:

أولا بطاقات الدفع الإلكتروني

لقد سميت بطاقات الدفع الإلكتروني بعدة تسميات وذلك لعدة اعتبارات كالمهمة التي تؤديها، أو النظام الذي تعتمد عليه، ومن أبرز هذه التسميات: بطاقات الاعتماد، بطاقات الوفاء، البطاقات أو النقود البلاستيكية، غير أن التسمية الأكثر انتشارا هي: بطاقات الائتمان، وبطاقات الدفع الإلكتروني (جباري، سعاد، 2024)

فمن الناحية الشكلية هي عبارة عن بطاقة مستطيلة الشكل، مصنوعة من البلاستيك يتم طباعة البيانات عليها في الوجه الأمامي لبطاقة:

1. شعار البنك الصادرة عنه البطاقة
2. شريحة EMV فقط على البطاقات الذكية
3. الهولوغرام
4. رقم البطاقة
5. شعار الشبكة المشغلة للبطاقة
6. تاريخ انتهاء الصلاحية
7. اسم صاحب البطاقة
8. رقاقة التماس

الشكل 1: صورة لنموذج لبطاقة بنكية الواجهة الأمامية

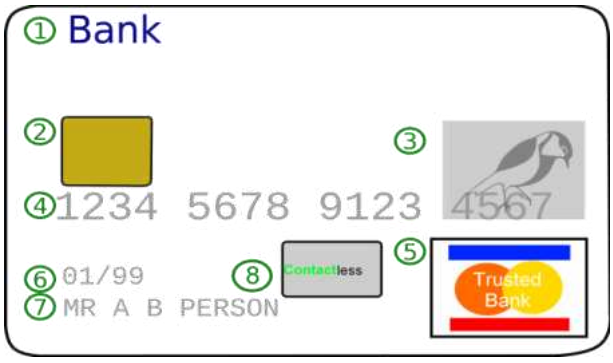

المصدر: (ويكيبيديا، 2025)

أما الجانب الخلفي فيحتوي على:

9. الشريط الممغنط
10. شريط التوقيع
11. رمز أمان البطاقة

الشكل 2: صورة لنموذج لبطاقة بنكية الواجهة الخلفية

المصدر: (ويكيبيديا، 2025)

بالإضافة إلى ذلك، يتم تزويد العميل برقم سري خاص به، والذي يسمح له بإجراء عمليات السحب النقدي بكل سهولة وأمان من أي جهاز صراف آلي.

وعرفها المجمع الفقهي الإسلامي بأنها مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري –بناء على عقد بينهما– يمكنه من شراء السلع والخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالا لتضمنه التزام المصدر بالدفع. ومن أنواع هذا المستند ما يمكن من سحب النقود من المصاريف.

ولبطاقات الائتمان صور:

- منها ما يكون السحب أو الدفع بموجبها من حساب حاملها في المصرف وليس من حساب المصدر فتكون بذلك مغطاة، ومنها ما يكون من حساب المصدر ثم يعود على حاملها في مواعيد دورية.
- ومنها ما يفرض فوائد ربوية على مجموع الرصيد غير المدفوع خلال فترة محددة من تاريخ المطالبة، ومنها ما لا يفرض فوائد.
- وأكثرها يفرض رسما سنويا على حاملها ومنها ما لا يفرض فيه المصدر رسما. (المجمع الفقهي الإسلامي ، 1412ه)

وتنقسم بطاقات الدفع الإلكتروني إلى عدة أقسام:

1. **البطاقات الائتمانية:** وهي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية، وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات. من خلال إقراضهم المال بشرط سداده.

ويكون لكل بطاقة ائتمان حد أعلى من النقود التي يمكن إنفاقها تحدده الجهة المصدرة لها كأداة ضمان، ويكون مبدأ عملها مبنيا على إقراض المال، وتتميز هذه البطاقات بسهولة الحمل والاستخدام كما توفر الوقت والجهد لحاملها، وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد، ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد تقييم دقيقة للعميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد، وتنقسم البطاقات الائتمانية بدورها إلى:

- **البطاقات الائتمانية المتجددة:** تعد البطاقات الائتمانية المتجددة من أكثر أنواع البطاقات شيوعا واستخداما، يبدأ عمل هذا النوع من البطاقات بإصدارها من قبل بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة، يقوم البنك المصدر بدفع فواتير المشتريات في أي مكان يقبل هذه البطاقات، ويتم دفع المبلغ بالكامل للمتجر، بعد ذلك يرسل البنك المصدر للبطاقة فاتورة مفصلة للعميل، تتضمن تصنيفا للمشتريات، ويطلب منه سداد جزء بسيط من المبلغ المستحق، عادة لا يتجاوز 2%، يضيف البنك المصدر فائدة على المبلغ المتبقي بنسبة محددة شهريا، قد تصل إلى 1.2%. ومع ذلك، إذا قام حامل البطاقة بسداد كامل المبلغ المستحق خلال فترة السموحة، لن يتم فرض أي فوائد إضافية، وفي كلتا الحالتين يتم تجديد القرض الأصلي لحامل البطاقة، وهذا هو السبب في تسميتها بالبطاقة الائتمانية المتجددة.
- **البطاقات الائتمانية غير المتجددة:** وتعرف أيضا ببطاقات الصرف الشهري أو بطاقات الوفاء المؤجل، هي نوع من البطاقات الائتمانية التي تتطلب سداد كامل المبلغ المستحق في نهاية كل شهر، على عكس البطاقات الائتمانية المتجددة لا تسمح هذه البطاقات بسداد جزء من المبلغ المستحق أو ترحيله إلى الشهر التالي، وعند

استخدام البطاقة يحصل حاملها على قرض بقيمة المشتريات، ويجب سداد هذا القرض بالكامل خلال فترة محددة عادة 30 يوما، إذا لم يتم السداد في الوقت المحدد، يتم إلغاء البطاقة وسحبها من حاملها. وتتميز هذه البطاقات بأنها لا تتطلب وجود حساب بنكي لدى البنك المصدر، وتساعد على تجنب تراكم الديون، ولكنها أقل مرونة من البطاقات الائتمانية المتجددة.

2. **البطاقات الغير الائتمانية:** تسمى أيضا ببطاقات الخصم الفوري أو البطاقات المدينة، وتستخدم هذه البطاقات كأداة دفع فقط، حيث يتم خصم قيمة المشتريات أو عمليات السحب النقدي مباشرة من الحساب الجاري المرتبط بالبطاقة، فهي لا تمنح لصاحبها أي ائتمان أو قرض، ويتم خصم قيمة هذه الاستخدامات مباشرة من الحساب الجاري المفتوح لدى البنك المصدر، لأنها تعتمد على الرصيد المتاح في الحساب الجاري، وتنقسم بدورها إلى:

- **بطاقة الدفع المسبق:** هي بطاقة إلكترونية يتم شحنها بمبلغ مالي محدد مسبقا، وعند إجراء أي معاملة تجارية، يتم خصم المبلغ المقابل من الرصيد المشحون، وتستمر هذه العملية حتى ينتهي المبلغ المعبأ في البطاقة، ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها، وتستخدم هذه البطاقات في مجالات متنوعة، مثلا بطاقة الدفع المسبق المستعملة في الشركة الوطنية للنقل الحضري، حيث تسهل عمليات الدفع وتوفر بديلا آمنا ومريحا للنقود النقدية، تتميز بسهولة الاستخدام والتحكم في الإنفاق، حيث لا يمكن إنفاق أكثر من الرصيد المشحون، كما أنها لا تتطلب وجود حساب بنكي، مما يجعلها متاحة لشريحة واسعة من المستخدمين.
- **البطاقات المدينة:** تعد البطاقات المدينة نوعا من البطاقات التي تتطلب وجود حساب بنكي جاري لصاحبها، حيث تتيح استخدام البطاقة لإجراء عمليات الدفع أو التسوية من خلال سحب الأموال مباشرة من حساب صاحب البطاقة، ويفترض أن يكون حساب حامل البطاقة مدينا، أي يحتوي على رصيد كاف لتغطية النفقات التي يتم إجراؤها باستخدام البطاقة، وفي حالة عدم وجود رصيد كاف، لن تتم عملية التسوية، لأنها تتطلب وجود رصيد يغطي النفقات التي يتم إجراؤها.

ومما سبق يمكننا تلخيص أنواع البطاقات البنكية في الشكل الموالي

الشكل 3: أنواع البطاقات البنكية

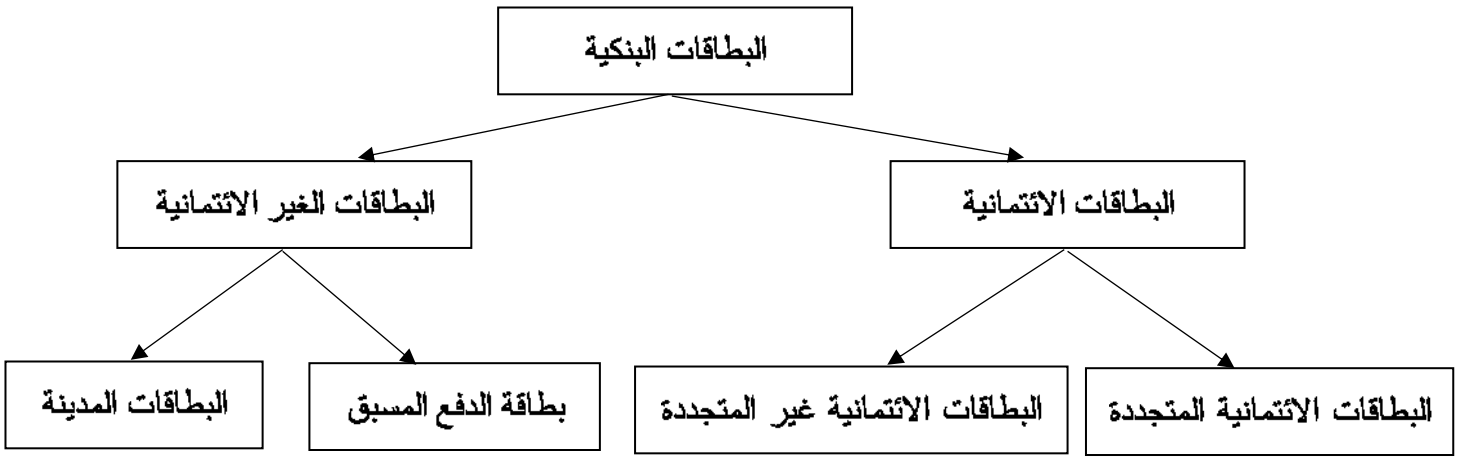

المصدر: (شناق، 2023، ص56)

ثانيا النقود الالكترونية

عرفت النقود الإلكترونية بأنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة. (بدوي، 2016)

فالنقود الإلكترونية هي شكل غير ملموس من النقود، تأخذ صورة وحدات إلكترونية يتم نقلها بين الحسابات عبر الوسائل الإلكترونية، وتخزن هذه الوحدات في "محفظة إلكترونية" على الأجهزة الإلكترونية، بحيث يمكن أن تستخدم لإجراء المعاملات المالية والتجارية عبر الإنترنت، مثل شراء السلع والخدمات ودفع الفواتير، فهي تتميز بالسرعة والراحة والأمان.

وهي تشمل على وجه الخصوص صورتين: (الرشيد، بوعافية، ص112-113)

الصورة الأولى هي البطاقات السابقة الدفع المعدة للاستخدام في أغراض متعددة ويطلق عليها أيضا تعبير البطاقات مختزنة القيمة أو محفظة النقود الالكترونية.

الصورة الثانية هي آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكات الحساب الآلي المفتوحة خاصة الانترنت، والتي يطلق عليها أحيانا نقود الشبكة أو نقود السائلة الرقمية.

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد العناصر الأساسية للنقود الإلكترونية على النحو التالي:

القيمة النقدية: حيث تشمل النقود الالكترونية على وحدات نقدية لها قيمة مالية.

التخزين الإلكتروني: يتم تخزين القيمة النقدية إلكترونيا على وسائط تخزين مختلفة، مثل البطاقات البلاستيكية أو الأقراص الصلبة لأجهزة الكمبيوتر الشخصية.

عدم اشتراط عمولة مقابل الخدمات: تختلف النقود الإلكترونية عن بطاقات الدفع الإلكتروني، مثل بطاقات الائتمان التي تشترط للمتعامل بها أن يفتح حساب، في أنها لا تفرض رسوما أو عمولات على المعاملات، فهذا يعني أن المستخدمين يمكنهم إجراء عمليات الدفع دون الحاجة إلى دفع رسوم إضافية للمصرف أو المؤسسة المالية المصدرة.

الشكل 4: دورة استخدام النقود الإلكترونية وإجراءاتها

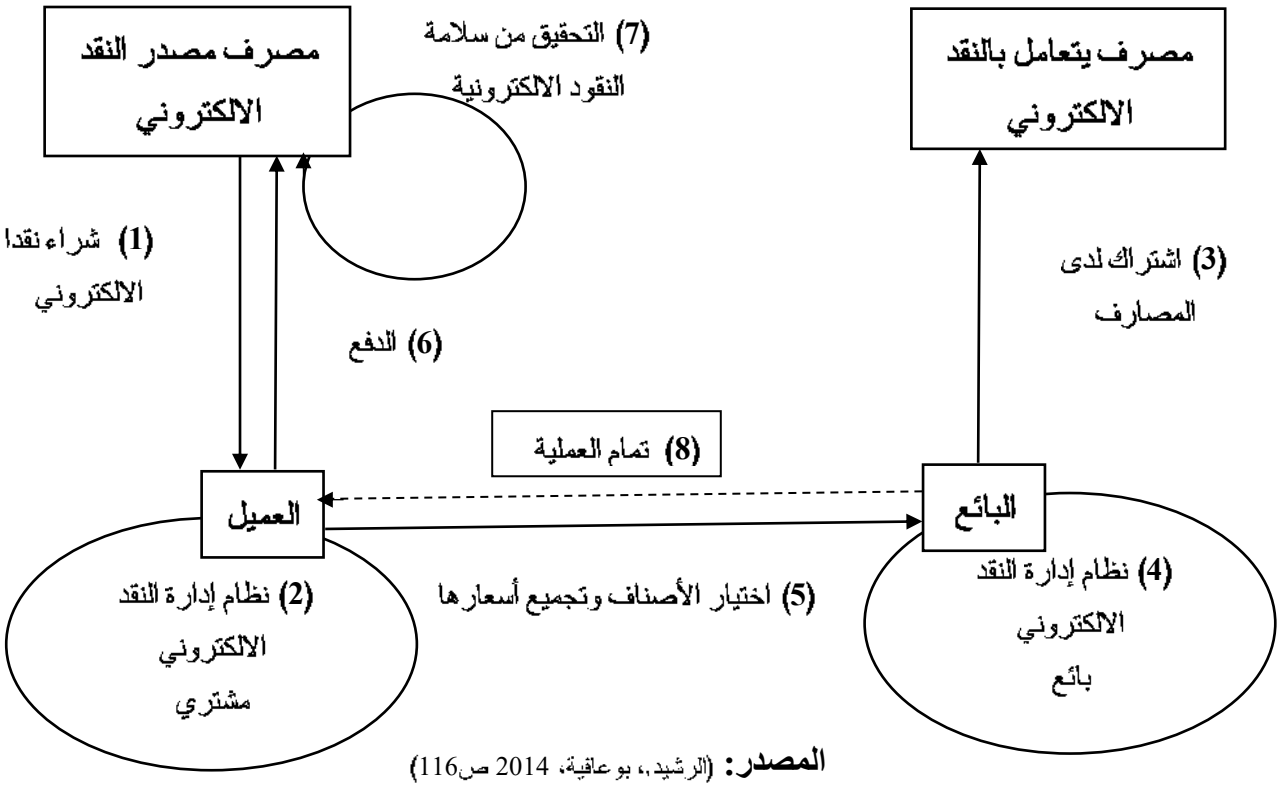

المصدر: (الرشيد، بو عافية، 2014 ص116)

ثالثا الشيكات الالكترونية

هو محور ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كلي، أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد، ولعل الشيك الالكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التقنيات الالكترونية (ناشف، 2017-2018، صفحة 35).

وهو مثل الشيك التقليدي غير أنه غير مكلف ويختلف عنه في أنه يرسل الكترونيا عبر الانترنت، فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته، ثم يعيده إلى المستفيد مؤكدا له عملية التحويل.

الشكل 5: نموذج الشيك الالكتروني

المصدر: (وادفل، 2018 ص29)

ويعتمد الشيك الإلكتروني على استخدام الكمبيوتر لإصداره وتداوله، ويتطلب وجود وسيط عادة ما يكون بنكا، وهذا من أجل تسهيل المعاملات بين البائع والمشتري، وتتضمن عملية استخدام الشيك الإلكتروني عدة مراحل، بدءا من التسجيل وحتى إتمام المعاملة، على النحو التالي:

المرحلة الأولى اشتراك المشتري لدى جهة التخليص: يقوم المشتري بالتسجيل لدى جهة التخليص والتي غالبا ما تكون بنكا، حيث يتم فتح حساب جاري للمشتري ويتم تحديد وتأمين توقيعه الإلكتروني وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

المرحلة الثانية اشتراك البائع لدى جهة التخليص: يقوم المشتري بالتسجيل لدى جهة التخليص نفسها، حيث يتم فتح حساب جاري للبائع أو ربط حسابه الجاري الحالي بجهة التخليص، ويتم تحديد وتأمين توقيعه الإلكتروني وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

المرحلة الثالثة تحديد السلع والأسعار: يقوم المشتري بتحديد السلع التي يرغب في شرائها من البائع، ويتم تحديد السعر الإجمالي، مع الاتفاق على أسلوب الدفع.

المرحلة الرابعة تحرير الشيك الإلكتروني: يقوم المشتري بتحرير شيك إلكتروني بقيمة السلع، ويوقعه بتوقيعه الإلكتروني المشفر، ويتم إرساله إلى البائع عبر البريد الإلكتروني الآمن.

المرحلة الخامسة فحص وتوقيع الشيك: ستلم البائع الشيك الإلكتروني ويقوم بفحص بياناته والتحقق منها، ثم يقوم هو الآخر بتوقيع الشيك بتوقيعه الإلكتروني المشفر، ثم يرسله إلى جهة التخليص.

المرحلة السادسة مراجعة التحقق وإتمام المعاملة: تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك الإلكتروني والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات، وبناء على ذلك تقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بإتمام إجراء المعاملة المالية.

الشكل 6: دورة استخدام النقود الإلكترونية وإجراءاتها

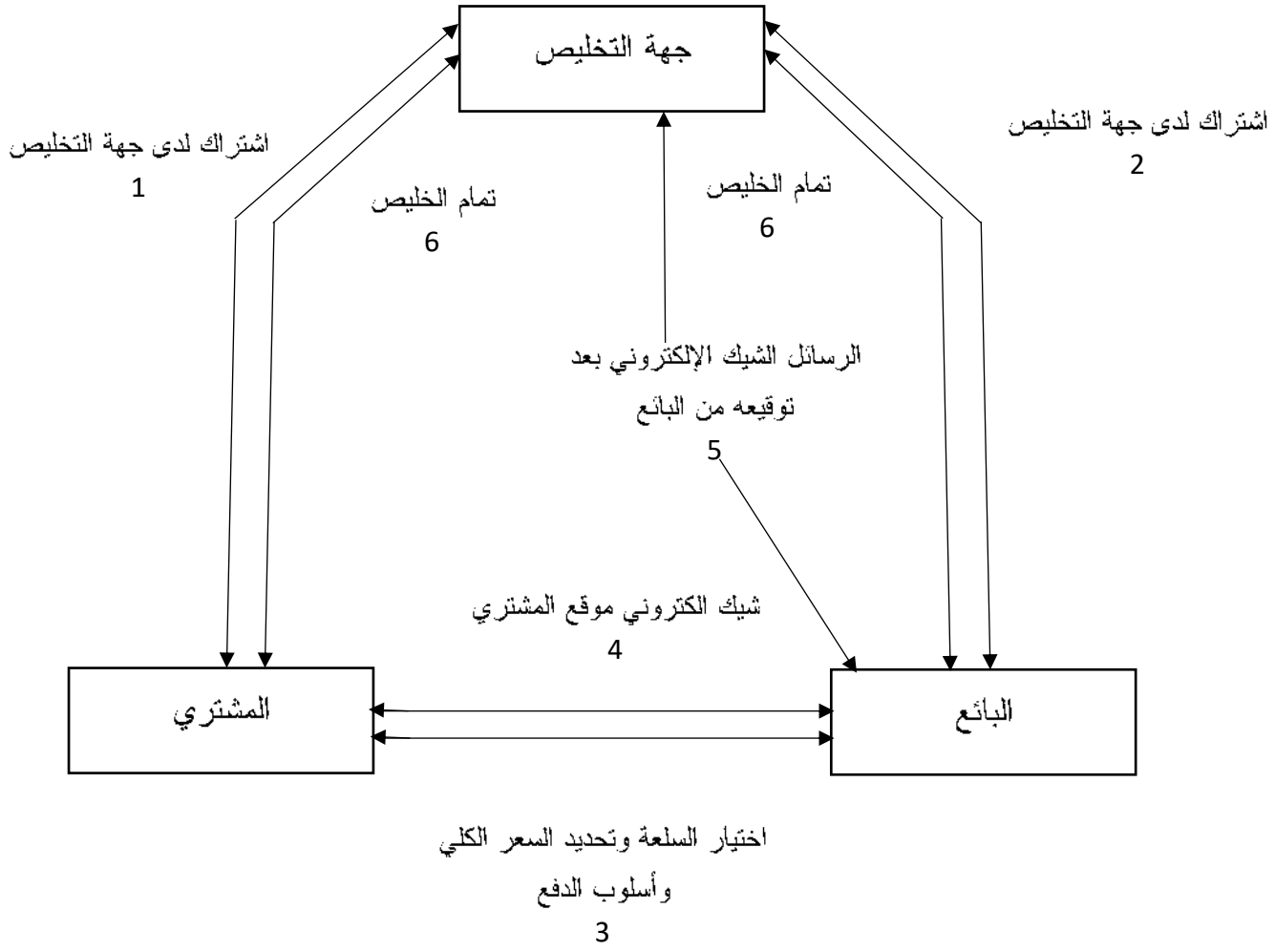

المصدر: (جبابلة، ربايعية، 2023)

رابعا: التحويلات الإلكترونية للأموال

يقصد بنظام التحويلات الالكترونية هو عملية منح الصلاحية لمصرف ما للقيام بحركات التحويلات الدائنة أو المدينة الكترونيا من حساب إلى آخر، ويساعد هذا النظام عملاء المصرف على تسديد المدفوعات من خلال بنوكهم ودون الحاجة إلى استخدام الحواسيب المالية، أو البطاقات، كما ويساعد هذا النظام المصارف نفسها في إجراء التحويلات بطرقة آمنة وسهلة الاستخدام وعالية الموثوقية.

وتتم عادة عملية التحويل من خلال مقاصة آلية ومجموعة من البروتوكولات المالية الالكترونية الآمنة والتي تضمن الحفاظ على خصوصية البيانات وسلامتها والتحقق من وصولها إلى الجهة المطلوبة.

ويمكن تعريفه التحويلات الإلكترونية للأموال على أنها عملية منح صلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي أخر أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عوضا عن استخدام الأوراق.

ولتنفيذ العملية يجب توفر الشروط التالية:

الشرط الأول وجود حسابين: حتى تتحقق عملية التحويل الإلكتروني يجب أن يكون لكل من الشخص الذي يرسل الأموال وهو الآمر بالتحويل والشخص الذي يستقبلها وهو المستفيد منه حساب نشط، ولا يهم إن كانت هذه الحسابات في نفس البنك أو في بنوك مختلفة، وسواء كانت الحسابات عائدين إلى شخصين مختلفين أم إلى شخص واحد.

الشرط الثاني مبلغ التحويل: يجب أن يكون المبلغ المراد تحويله مبلغا نقديا محددا، ولكن في بعض الحالات قد يكون من الممكن تحويل أوراق مالية أو أصول أخرى، ولكن التحويلات النقدية هي الأكثر شيوعا.

الشرط الثالث اصدار أمر التحويل: يجب أن يتم إصدار أمر التحويل بشكل واضح ومحدد وغالبا ما يتم ذلك كتابيا أو إلكترونيا، وتستخدم البنوك عادة نماذج إلكترونية أو ورقية لجمع معلومات التحويل الضرورية، فالتحويلات الالكترونية يتم عن طريق تطبيقات البنوك أو المواقع الالكترونية.

وتتيح التحويلات المالية الإلكترونية فوائد لمستعمليها مثل السرعة في الاستجابة وبالتالي سرعة في التدفق النقدي وسرعة دوران النقود، مع تخفيض تكاليف الخدمات حيث أن المقاصة الآلية أدت إلى تقليص العديد من العمليات حيث تلغى صناديق تجميع الشيكات، حسابات خسائر عمليات الائتمان، المعالجة، التسوية وغيرها من عمليات المقاصة التقليدية.

المبحث الثالث: تقييم وسائل الدفع الإلكتروني

تعد وسائل الدفع الإلكترونية نقلة نوعية في عالم المعاملات المالية، حيث تقدم للمستخدمين مجموعة واسعة من المزايا التي تسهل حياتهم وتسرع عملياتهم المالية، فمن خلال هذه الأنظمة يمكن إجراء المدفوعات بسرعة وسهولة وأمان، دون الحاجة إلى حمل النقود أو الشيكات، كما تتيح هذه الوسائل للمستخدمين إجراء معاملاتهم المالية في أي وقت ومن أي مكان، مما يوفر عليهم الوقت والجهد، بالإضافة إلى ذلك تساهم وسائل الدفع الإلكترونية في تقليل تكاليف المعاملات.

ومع ذلك فهي لا تخلو من العيوب والتحديات، فمن بين أبرز هذه العيوب مخاطر الاحتيال الإلكتروني وسرقة البيانات الشخصية، والتي قد تعرض المستخدمين لخسائر مالية كبيرة، كما قد تعاني بعض الأنظمة من مشاكل تقنية أو انقطاعات في الخدمة، مما قد يؤدي إلى تأخير أو تعطيل المعاملات. بالإضافة إلى ذلك قد يجد بعض المستخدمين صعوبة في التكيف مع هذه الأنظمة الجديدة، خاصة إذا كانوا غير معتادين على استخدام التكنولوجيا.

المطلب الأول: مزايا وسائل الدفع الالكتروني

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية بمجموعة من المزايا التي تجعلها الخيار الأمثل لحاملها أو مصدرها سواء كان أفراد أو الشركات وحتى بالنسبة المجتمع والاقتصاد ككل، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

بالنسبة لحاملها:

توفر لحامليها مجموعة من المزايا التي ينتفع بها أثناء تعاملاته والتي تعزز الأمان والراحة والكفاءة في إدارة الأموال، وتتضمن هذه المزايا ما يلي:

- **الأمان:**
  - تقلل أدوات السداد الإلكترونية من مخاطر السرقة والضياع مقارنة بالنقود الورقية، حيث لا تتطلب حمل مبالغ نقدية كبيرة.
  - توفر مستويات عالية من السرية للمعاملات، حيث يتم تشفير البيانات وحمايتها من الوصول غير المصرح به.
  - في حالة فقدان البطاقة أو سرقتها، يمكن لحاملها إبلاغ الجهة المصدرة على الفور، مما يتيح لها تجميد البطاقة ومنع استخدامها، وبالتالي حماية الأموال.
- **الراحة والسهولة:**

- تتيح أدوات السداد الإلكترونية إتمام المعاملات بسرعة وسهولة، سواء عبر الإنترنت أو في المتاجر، بمجرد ذكر رقم البطاقة أو استخدام تقنيات الدفع اللاتلامسي.
- توفر إمكانية تخزين كميات كبيرة من المعلومات المالية، مما يسهل إدارة الحسابات وتتبع المعاملات.
- تمنح لصاحبها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة.

- **الحماية من التزوير:**
  - بسبب التقنيات الحديثة المستخدمة في صناعة البطاقات الالكترونية، يصبح من الصعب جدا تزويرها مقارنة بالعملات الورقية.
- **تتبع المعاملات:**
  - تمنح البطاقات الالكترونية اصحابها القدرة على تتبع جميع العمليات التي قاموا بها بكل سهولة، مما يجعل عملية التدقيق المالي أبسط.

وبهذا فهي توفر لحامليها تجربة مالية آمنة ومريحة وفعالة، وتساهم في تبسيط إدارة الأموال وتسهيل المعاملات اليومية.

بالنسبة للتاجر:

توفر للتجار مجموعة من المزايا التي تعزز الأمان وتحسن الكفاءة وتزيد من المبيعات، وتتضمن هذه المزايا ما يلي:

- **الأمان وحماية الحقوق:**
  - تقلل من مخاطر التعامل مع النقود الورقية، مثل السرقة والتزوير.
  - تحول مسؤولية تأمين الأموال ومتابعة ديون العملاء إلى البنوك والمؤسسات المصدرة للبطاقات، مما يخفف العبء عن التجار.
  - تقليل عمليات الاحتيال التي تحدث في عمليات الدفع التقليدية.
- **زيادة المبيعات:**
  - تسهل على العملاء إجراء عمليات الشراء، مما يشجعهم على إنفاق المزيد.
  - يمكن للعملاء إتمام عمليات الشراء بسرعة وسهولة، دون الحاجة إلى حمل النقود أو البحث عن الصرف.
  - زيادة عمليات الشراء عبر الانترنت، مما يوسع من نطاق عمل التاجر.

- **تحسين إدارة التدفقات النقدية:**
  - تتيح للتجار الحصول على المدفوعات بسرعة، مما يحسن إدارة التدفقات النقدية.
  - توفر سجلات إلكترونية للمعاملات، مما يسهل عملية تتبع المبيعات وإدارة الحسابات.
- **توسيع قاعدة العملاء:**
  - تتيح للتجار قبول المدفوعات من العملاء في جميع أنحاء العالم.
  - تمكن التجار من الوصول إلى العملاء الذين يفضلون الدفع الإلكتروني.
- **تقليل التكاليف التشغيلية:**
  - تقليل تكاليف عمليات جرد وتسجيل المعاملات النقدية.
  - تقليل تكاليف حفظ وتأمين الأموال النقدية.

وبهذا فهي توفر للتجار بيئة عمل آمنة وفعالة، تساهم في زيادة المبيعات وتحسين إدارة الأعمال.

بالنسبة لمصدرها:

يحقق مصدروها من مصارف ومؤسسات مالية، أرباحا من خلال مجموعة متنوعة من الرسوم والفوائد، وتشمل ما يلي:

- **رسوم حامل البطاقة:**
  - **رسوم العضوية:** رسوم سنوية أو شهرية تفرض على حاملي البطاقات مقابل استخدام خدمات البطاقة.
  - **رسوم التجديد:** رسوم تفرض عند تجديد البطاقة بعد انتهاء صلاحيتها.
  - **رسوم السحب النقدي:** رسوم تفرض عند سحب النقود من أجهزة الصراف الآلي باستخدام البطاقة.
- **الفوائد والرسوم الأخرى:**
  - **الفوائد على الرصيد المستحق:** فوائد تفرض على المبالغ المستحقة غير المسددة في تاريخ الاستحقاق.
  - **غرامات التأخير في السداد:** غرامات تُفرض على التأخر في سداد المبالغ المستحقة.
  - **غرامة ضياع البطاقة:** غرامات تفرض عند فقدان البطاقة أو سرقتها وإصدار بطاقة بديلة.
  - **رسوم العمليات الدولية:** رسوم إضافية تفرض على العمليات التي تتم بعملات أجنبية.
  - **رسوم التجار:** يتم تحصيل نسبة من قيمة كل عملية شراء يقوم بها حامل البطاقة من التاجر.

- **مصادر أخرى:**
  - **تقديم خدمات إضافية:** مثل التأمين على الرصيد أو برامج المكافآت، مقابل رسوم إضافية.
  - **استثمار الأموال:** استثمار الأموال المودعة في الحسابات المرتبطة بالبطاقات.

وبهذا فهي تحقق أرباحا من خلال مجموعة متنوعة من الرسوم والفوائد، مما يجعل هذا القطاع مربحا للغاية.

بالنسبة للاقتصاد والمجتمع:

تحدث وسائل الدفع الإلكترونية، مثل البطاقات البنكية والائتمانية، تأثيرات عميقة على الاقتصاد والمجتمع، تتجلى في جوانب متعددة:

- **توفير النفقات وزيادة الكفاءة:**
  - تقلل من نفقات البنوك المركزية في طباعة النقود الورقية، وتشارك مسؤولية حمايتها من التزوير مع المؤسسات المالية المصدرة.
  - تقلل من احتمال الخطأ في المعاملات، حيث تعتبر البطاقات الذكية أكثر دقة من التعاملات النقدية التقليدية.
- **توسيع نطاق التجارة وتحفيز النمو:**
  - تفتح قنوات تسويقية عالمية، وتتيح التواصل بين مجموعة متنوعة من المتعاملين عبر الإنترنت، وتسهل التجارة الإلكترونية.
  - تشجع البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر، مما يساهم في زيادة الاستثمار وتحقيق الأرباح، التي تعود بالنفع على المؤسسات والأفراد والدولة.
- **تعزيز الشمول المالي:**
  - تسهل الوصول إلى الخدمات المالية للأشخاص الذين لا يملكون حسابات مصرفية تقليدية، أو الذين يعيشون في مناطق نائية.
  - تسهيل عمليات التحويلات المالية بين الافراد، مما يزيد من النشاط الاقتصادي.
- **زيادة الشفافية والأمان:**
  - تساعد على تقليل التعاملات النقدية التي تعتبر مصدر للفساد.
  - تقليل عمليات الاحتيال التي تحدث في عمليات الدفع التقليدية.
- **تأثيرات اجتماعية:**

- تغيير في العادات الاستهلاكية.
- سهولة تحويل الأموال للمحتاجين.
- توفير الوقت والجهد.

وبهذا فهي تساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية، وتوسيع نطاق التجارة، وتعزيز الشمول المالي، وتحدث تغييرات اجتماعية إيجابية، ولكن يجب مراعاة المخاطر المحتملة واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف منها.

المطلب الثاني: عيوب وسائل الدفع الإلكتروني

بالرغم من المزايا العديدة التي تقدمها وسائل الدفع الإلكترونية، إلا أنها تواجه بعض العيوب والتحديات التي يجب مراعاتها، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

بالنسبة لحاملها:

على الرغم من المزايا العديدة التي تقدمها لحامليها، إلا أنها تواجه بعض المخاطر التي يجب عليه الانتباه إليها، ومن أبرز هذه المخاطر ما يلي:

- **الإفراط في الإنفاق وتراكم الديون:**
  - قد تشجع وسائل الدفع الإلكترونية، وخاصة بطاقات الائتمان، على زيادة الإنفاق والاقتراض، مما قد يؤدي إلى تراكم الديون.
  - قد يغري سهولة الدفع حامل البطاقة بالإنفاق بما يفوق قدرته المالية، حتى وإن كانت الفوائد مرتفعة.
  - قد يؤدي عدم القدرة على سداد الديون إلى تراكم الفوائد والغرامات، مما يزيد من الأعباء المالية.
- **مخاطر فقدان أو سرقة البطاقة:**
  - في حالة فقدان أو سرقة البطاقة، قد يتعرض حاملها لخطر استخدامها من قبل أشخاص غير مصرح لهم.
  - على الرغم من إمكانية تجميد البطاقة، إلا أن هناك فترة زمنية قد يتم فيها استخدام البطاقة قبل اكتشاف الفقدان أو السرقة.
  - حتى لو سرقت البطاقة، يبقى حاملها ملتزم بتسديد ما تم شرائه عن طريقها.
- **مخاطر الاحتيال الإلكتروني:**

- قد يتعرض حامل البطاقة لعمليات الاحتيال الإلكتروني، مثل التصيد الاحتيالي أو سرقة البيانات الشخصية.
- قد يتم استخدام معلومات البطاقة لإجراء عمليات شراء غير مصرح بها عبر الإنترنت.

- **الاعتماد المفرط:**
  - قد يؤدي الاعتماد المفرط على البطاقات الائتمانية إلى عدم إدراك المستخدم لقيمة ما ينفقه، مما يؤدي إلى زيادة الانفاق.
- **الفوائد المرتفعة:**
  - تعتبر الفوائد المرتفعة من أكبر عيوب البطاقات الائتمانية.

لتجنب هذه المخاطر، يجب على حاملي وسائل الدفع الإلكترونية:

- مراقبة حساباتهم بانتظام.
- تجنب مشاركة معلوماتهم المالية مع مصادر غير موثوقة.
- استخدام كلمات مرور قوية وتغييرها بانتظام.
- الحذر من عمليات التصيد الاحتيالي.
- التحكم في الانفاق.

بالنسبة للتاجر:

على الرغم من المزايا العديدة التي يقدمها قبول وسائل الدفع الإلكترونية للتجار، إلا أن هناك مخاطر يجب الانتباه إليها، وتتمثل في:

- **مخاطر إلغاء التعامل والقائمة السوداء:**
  - يعتبر إلغاء التعامل من قبل البنوك أو الشركات المصدرة للبطاقات تهديدا كبيرا للتجار، حيث يؤدي إلى توقف عمليات الدفع الإلكتروني.
  - قد يتم وضع اسم التاجر في القائمة السوداء في حالة ارتكاب مخالفات أو عدم الالتزام بالشروط، مما يصعب عليه الحصول على خدمات مالية في المستقبل.
  - يؤثر هذا الأمر بشكل كبير على سمعة التاجر وثقة العملاء به، مما قد يؤدي إلى انخفاض المبيعات وتدهور الأعمال.
- **تأثيرات على النشاط التجاري:**

- يؤدي إلغاء التعامل إلى تعطيل العمليات التجارية، حيث يصبح من الصعب على العملاء إجراء عمليات الشراء باستخدام البطاقات الإلكترونية.
- قد يضطر التاجر إلى الاعتماد على طرق دفع بديلة، مثل النقود الورقية، مما يزيد من المخاطر التشغيلية والتكاليف.
- يؤدي هذا الأمر إلى تكبد التاجر خسائر مالية فادحة.

ولهذا فيجب على التجار الالتزام بشروط وأحكام التعامل مع البنوك والشركات المصدرة للبطاقات، وتجنب ارتكاب أي مخالفات قد تؤدي إلى إلغاء التعامل أو وضعهم في القائمة السوداء، ولتقليل هذه المخاطر، يجب على التجار:

- اختيار شركات بطاقات ائتمان موثوقة.
- تطبيق إجراءات أمنية قوية لحماية بيانات العملاء.
- مراقبة المعاملات الإلكترونية بانتظام.
- تحديث أنظمة الدفع الإلكتروني بانتظام.
- فهم وقراءة جميع شروط وأحكام التعامل مع شركات بطاقات الائتمان.

بالنسبة لمصدرها:

تواجه المؤسسات المالية المصدرة لوسائل الدفع الإلكترونية، وخاصة بطاقات الائتمان، مجموعة من التحديات والمخاطر التي قد تؤثر على استقرارها المالي وسمعتها، وتتضمن هذه العيوب ما يلي:

- **مخاطر الائتمان:**
  - ازدياد عدد حاملي بطاقات الائتمان وتأخرهم في سداد الديون يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى مصدر البطاقة.
  - يشكل هذا الأمر تهديدا كبيرا للسيولة المالية للمصدر، حيث يصبح من الصعب استرداد الأموال المقرضة.
- **مخاطر السيولة:**
  - قد يواجه مصدر البطاقة صعوبة في توفير السيولة الكافية لتغطية احتياجات السحب النقدي والاقتراض من قبل حاملي البطاقات.

- يؤدي هذا الأمر إلى زيادة مخاطر السيولة لدى البنك، مما قد يؤثر على قدرته على تلبية التزاماته المالية.

- **مخاطر الاحتيال والخسائر المالية:**
  - في حالة فقدان البطاقة أو سرقتها أو تعرضها للاحتيال أو التزوير، يتحمل مصدر البطاقة النفقات الناجمة عن ذلك.
  - تشكل هذه الخسائر المالية عبئا إضافيا على مصدر البطاقة، خاصة مع ازدياد عمليات الاحتيال الإلكتروني.
- **تكاليف التشغيل:**
  - تتطلب إدارة بطاقات الائتمان استثمارات كبيرة في البنية التحتية التكنولوجية والأمنية.
  - تشمل تكاليف التشغيل أيضا تكاليف خدمة العملاء وإدارة المخاطر.
- **المنافسة الشديدة:**
  - يشهد سوق بطاقات الائتمان منافسة شديدة بين المؤسسات المالية، مما يؤدي إلى انخفاض هوامش الربح.
  - يجب على المصدرين تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة لجذب العملاء والاحتفاظ بهم.

ولتخفيف هذه المخاطر، يجب على مصدري وسائل الدفع الإلكترونية:

- تطبيق إجراءات صارمة لتقييم الجدارة الائتمانية لحاملي البطاقات.
- مراقبة المعاملات الإلكترونية بانتظام للكشف عن أي نشاط مشبوه.
- الاستثمار في أنظمة أمنية متطورة لحماية بيانات العملاء.
- العمل على تطوير خدمات ذات جوده عالية لكسب رضا العملاء.

الدور المحوري لوسائل الدفع الإلكتروني في تعزيز نمو التجارة الدولية (جباري، سعاد، 2024)

لا يمكن إغفال الدور المتنامي والمتشعب لوسائل الدفع الإلكتروني في رسم ملامح التجارة الدولية الحديثة، فإذا أردنا استكشاف مدى تأثيرها وأهميتها في هذا المجال الحيوي، يصبح من الضروري أولا إبراز الدور المحوري للتجارة الإلكترونية ذاتها، باعتبارها إحدى الثمار البارزة للتقدم التكنولوجي في عالم الأعمال، لقد رسخت التجارة الإلكترونية مكانتها كقوة دافعة لتفعيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول، وهو ما جعلها محط اهتمام المنظمات الدولية، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة التي سعت إلى تنظيم هذا المجال بإصدار القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية، وقد ساهم هذا القانون في تسهيل إبرام مختلف المعاملات التجارية، متجاوزا بذلك القيود الجغرافية والزمنية عبر استخدام التقنيات الحديثة في عرض السلع والخدمات، وفي المقابل، تحصيل قيمتها باستخدام منظومة متطورة من وسائل الدفع الإلكتروني، ونتيجة لهذه المزايا أصبحت الغالبية العظمى من المبادلات التجارية الدولية تتم عبر الفضاء الرقمي، مما جعل من التجارة الإلكترونية محفزا قويا يدفع بعجلة التنمية والازدهار في ساحة التجارة الدولية.

تتأصل الأهمية والقيمة الجوهرية لوسائل الدفع الإلكتروني في قدرتها على تحقيق سلسلة من المزايا التي تعزز كفاءة وأمان وسرعة العمليات التجارية الدولية، فهي توفر الأمان لحامليها من خلال التخلي عن الحاجة إلى حمل كميات كبيرة من النقود التقليدية أثناء السفر عبر الموانئ والمطارات، مما يجنبهم مخاطر السرقة والضياع ويوفر لهم حماية أكبر لأصولهم المالية، بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه الوسائل بسهولة الاستخدام والسرعة الفائقة في إتمام العقود والصفقات التجارية، مما يقلل من الجهد والوقت اللازمين لإنجاز المعاملات عبر الحدود.

علاوة على ذلك، تساهم وسائل الدفع الإلكتروني بشكل مباشر في زيادة حجم المبيعات للشركات العاملة في التجارة الدولية، حيث تتيح لها الوصول إلى قاعدة عملاء عالمية واسعة الانتشار عبر الإنترنت، كما أنها تخفف عن الشركات عبء مسؤولية متابعة ديون العملاء، حيث تقع هذه المسؤولية غالبا على عاتق البنوك والشركات المزودة لخدمات الدفع الإلكتروني، مما يجعلها أداة قوية لضمان حقوق البائعين في المعاملات الدولية.

وفي سياق الأمان، تضمن وسائل الدفع الإلكتروني نقل المعلومات والبيانات وتنفيذ عمليات الدفع بطريقة آمنة وعالية الحماية من المخاطر الإلكترونية، وهو عامل حاسم في بناء الثقة وتشجيع الشركات والأفراد على تبني هذه الوسائل على نطاق واسع في تعاملاتهم الدولية، كما تتميز بانخفاض عمولة تداولها وتكلفتها مقارنة بتكاليف أنظمة الدفع التقليدية، مما يجعلها خيارا اقتصاديا جذابا للتجار والمستهلكين على حد سواء، ويساهم في نجاحها وانتشار استخدامها.

ولا يقتصر تأثير وسائل الدفع الإلكتروني على الشركات والمستهلكين فحسب، بل تمتد فوائدها لتشمل البنوك والمصارف التي تحقق أرباحا من خلال مداخيل الفوائد والرسوم والضرائب المرتبطة بهذه العمليات.

ويتجلى الدور الفعال لوسائل الدفع الإلكتروني في تنمية التجارة الدولية من خلال عدة جوانب حيوية:

- **الحد من أزمة السيولة وتعزيز الاستقرار المالي:** تلعب وسائل الدفع الإلكتروني دورا هاما في إرساء أسس الاستقرار المالي والنقدي، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية، فمن خلال تقليل الاعتماد على تداول الأوراق النقدية والعملات التقليدية، تساهم في خفض تكاليف طباعة الأوراق المالية وتقليص أعباء وتكاليف تشغيل الموزعات الآلية، مما يحقق فوائد جمة للقطاع المصرفي.
- **زيادة حركة التبادل التجاري وتسهيل تدفق رؤوس الأموال:** يؤدي تبني وسائل الدفع الإلكتروني إلى تسهيل عمليات الإقراض والرقابة المصرفية، وتحرير الأسواق المالية، ورفع مستوى الأمان في المعاملات الدولية وتقليل التكاليف المرتبطة بها، كما يحسن الأداء المالي للبنوك مما يدفعها إلى تطوير قدراتها التنافسية ويشجع على الانفتاح على الأسواق الخارجية.
- **توسيع نطاق السوق ونجاح التسويق الإلكتروني عالميا:** مع التزايد المستمر في أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت حول العالم، تصبح المعاملات المالية الإلكترونية متاحة لشريحة أوسع من المستهلكين، هذا يخلق فرصا هائلة للشركات للانفتاح على الأسواق العالمية الواسعة وتنمية مبيعاتها، وتحقيق نجاح أكبر في جهود التسويق الإلكتروني عبر الحدود.

في الختام، يمكن القول إن وسائل الدفع الإلكتروني لم تعد مجرد أداة لتسهيل المعاملات التجارية الدولية، بل أصبحت محركا أساسيا لدفع عجلة نمو هذه التجارة وتوسيع آفاقها، فمن خلال ما توفره من أمان، سرعة، كفاءة، تخفيض للتكاليف وقدرة على الوصول إلى أسواق عالمية، تساهم هذه الوسائل بشكل فعال في تذليل العقبات أمام التبادل التجاري بين الدول وتمهيد الطريق نحو مستقبل أكثر ازدهارا للتجارة الدولية في عصر الرقمية.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، نجد أنفسنا أمام حقيقة لا يمكن تجاهلها، وهي أن وسائل الدفع الإلكتروني قد أصبحت عصب التجارة الحديثة، خاصة في ظل التوسع الهائل للتجارة والمعاملات، فهي لم تعد مجرد بديل بل أصبحت ضرورة ملحة لتسهيل تسوية المعاملات المالية والتجارية، وتجاوز القيود التي تفرضها الوسائل التقليدية، ولقد أثبتت فعاليتها في تلبية متطلبات المعاملات التجارية والمالية، التي تتسم بالسرعة والمرونة والانتشار العالمي، ومع ذلك فإن هذا التطور يطرح تحديات جديدة، خاصة فيما يتعلق بالأمان والخصوصية، لذا وجب استمرار في البحث والتطوير هذا المجال لضمان استدامة نمو التجارة سوآءا كانت محلية أو دولية، من أجل تحقيق أقصى استفادة من الإمكانات الهائلة التي توفرها وسائل الدفع الإلكتروني.

الفصـــــل الثـــــاني

التجارة الخارجية، مـــــن الكلاسيكيـــة إلى الحديثـــة

الفصل الثاني: ماهية التجارة الخارجية

تمهيد الفصل

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية وأسباب قيامها

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية المفسرة لتجارة الخارجية

المطلب الأول: نظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

المطلب الثاني: نظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

المبحث الثالث: النظريات الحديثة لتجارة الخارجية

المطلب الأول: الاتجاه الأول النظريات الحديثة

المطلب الثاني: الاتجاه الثاني النظريات الحديثة

خلاصة الفصل

تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية عصب الاقتصاد العالمي، وشريان الحياة الذي يربط بين الدول والشعوب، ويساهم في تحقيق النمو والازدهار، فهي ليست مجرد تبادل للسلع والخدمات، بل هي آلية حيوية لنقل المعرفة والتكنولوجيا، وتعزيز التفاهم الثقافي، وتعميق العلاقات الدولية.

وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت التجارة الخارجية أكثر أهمية من أي وقت مضى، فقد ساهمت العولمة وثورة الاتصالات في تقليص المسافات ورفع الحواجز، مما أتاح للشركات والأفراد فرصا غير مسبوقة للوصول إلى الأسواق العالمية.

ومع ذلك، فإن التجارة الخارجية لا تخلو من التحديات والمخاطر، فالمنافسة الشديدة، والتقلبات الاقتصادية، والتغيرات السياسية، كلها عوامل يمكن أن تؤثر على حركة التجارة وتعرقل نموها.

في هذا الفصل، سنتناول مفهوم وأهمية التجارة الخارجية. خصائصها وأسباب قيامها، ثم نستعرض لأهم النظريات التي تفسرها، من الكلاسيكية إلى الحديثة.

فهذا الفصل يهدف إلى تقديم نظرة شاملة حول التجارة الخارجية، كآلية تتضمن تفاعلات اقتصادية وسياسية وثقافية، وتلعب دورا حاسما في تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني ماهية التجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الاقتصاديات الدول، حيث تمثل قناة حيوية لتبادل السلع والخدمات وتدفق عوامل الإنتاج بين الدول، ولقد لعبت التجارة الخارجية دورا محوريا في كسر العزلة الاقتصادية للدول، وساهمت في بناء علاقات اقتصادية متينة بينها، على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والقانونية.

وقد أدركت الدول أهمية التخصص وتقسيم العمل، حيث اتجهت إلى التركيز على إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، أي التي يمكن إنتاجها بكفاءة وبتكلفة أقل، ومن خلال تبادل هذه المنتجات مع الدول الأخرى تمكنت هذه الأخيرة من تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة، وزيادة رفاهية لشعوبها.

فالتجارة الخارجية، ليست مجرد تبادل بسيط للسلع والخدمات، بل هي آلية تتضمن تفاعلات اقتصادية وسياسية وثقافية، وتلعب دورا حاسما في تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

التجارة الخارجية هي مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تتجاوز الحدود الوطنية، وتتضمن تبادل السلع والخدمات بين الدول، فهي ليست مجرد عملية بيع وشراء، بل هي نظام يشمل تدفقات رأس المال، ونقل التكنولوجيا، وتبادل المعرفة، والتفاعلات الثقافية، وهي تهدف إلى تحقيق الاستفادة المتبادلة بين الدول، وتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق فتح الأسواق، وتوسيع نطاق التبادل التجاري، وربط الاقتصادات ببعضها البعض.

تعريف التجارة الخارجية

يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول (شناق، 2023 ص6).
وعرفها الدكتور السيد محمد أحمد السريتي بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدارسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة (عمرون، وسام، 2017، ص4-5).

وكما تعرف بأنها تبادل السلع والخدمات بين الدول وفق شروط وأساليب معروفة لدى مختلف دول العالم، وللتجارة الخارجية نموذجين رئيسيين هما:

التصدير: وهو خروج للسلع والخدمات.

الاستيراد: وهو دخول للسلع والخدمات.

وعليه فالتجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

خصائص التجارة الخارجية

تتميز التجارة الخارجية بمجموعة من الخصائص التي تميزها، وتجعلها أكثر تأثيرا على الاقتصادات الوطنية والعالمية، ومن أبرز هذه الخصائص:

- **الطابع الدولي:** التجارة الخارجية تتجاوز الحدود الوطنية، وتتم بين دول مختلفة ذات سياسات اقتصادية وقانونية وثقافية متنوعة.
- **التأثر بالعوامل الدولية:** تتأثر التجارة الخارجية بالعديد من العوامل الدولية، مثل أسعار الصرف، والتقلبات الاقتصادية العالمية، والسياسات التجارية الدولية، والعلاقات السياسية بين الدول.
- **التعقيد والتشابك:** تتسم التجارة الخارجية بالتعقيد والتشابك، حيث تتضمن مجموعة متنوعة من العمليات والإجراءات، مثل عمليات الشحن والتخليص الجمركي والدفع الدولي.
- **التنوع في السلع والخدمات:** تشمل التجارة الخارجية مجموعة واسعة من السلع والخدمات، من المواد الخام والمنتجات الزراعية إلى المنتجات الصناعية والتكنولوجيا والخدمات المالية والسياحية.
- **التخصص وتقسيم العمل:** تقوم التجارة الخارجية على مبدأ التخصص وتقسيم العمل، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وتتبادلها مع الدول الأخرى.
- **التنافسية الشديدة:** تتميز التجارة الخارجية بالتنافسية الشديدة، حيث تتنافس الشركات من مختلف الدول على الأسواق العالمية، مما يتطلب منها تحسين جودة منتجاتها وخفض تكاليفها.
- **التأثير على الاقتصاد الوطني:** للتجارة الخارجية تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، حيث تؤثر على النمو الاقتصادي، ومستوى التوظيف، وميزان المدفوعات، وأسعار السلع والخدمات.
- **التأثر بالسياسات الحكومية:** للسياسات الحكومية دور كبير في التأثير على التجارة الخارجية، من خلال التعريفات الجمركية، والحصص التجارية، والاتفاقيات التجارية، والإجراءات التنظيمية الأخرى.
- **أهمية النقل واللوجستيات:** يعتبر النقل واللوجستيات من العناصر الأساسية في التجارة الخارجية، حيث يتطلب نقل السلع والخدمات عبر الحدود الدولية شبكة متطورة من وسائل النقل والمرافق اللوجستية.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية وأسباب قيامها

أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد، إذ أنها تعتبر المؤشر الجوهري للقدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، وتعكس الإمكانات الاقتصادية لها لتحقيق مكتسبات التنمية الاقتصادية، وتساهم في تحقيق العديد من إيجابيات تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي (عمرون، وسام، 2017 ص27).

وتتجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

تلبية احتياجات المستهلكين

- تحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات، من خلال الحصول على منتجات يصعب إنتاجها محليا.
- توفير السلع التي لا تستطيع الدولة إنتاجها محليا، لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث متطلباتها.

دعم التنمية الاقتصادية:

- تأمين احتياجات الدولة النامية من المتطلبات الأساسية لتنمية الاقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.

تحسين الكفاءة الاقتصادية

- تحقيق مكاسب من الحصول على سلع وخدمات بتكلفة أقل من الإنتاج المحلي
- زيادة الدخل القومي من خلال التخصص في الإنتاج

وتتفاوت أهمية التجارة الخارجية بين الدول بناء على حجم اقتصادها وتنوعه، ويمكن تمييز ثلاث مجموعات: فالدول الكبيرة ذات الاقتصادات المتنوعة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تعتمد بشكل أقل على التجارة الخارجية، حيث تتمكن من إنتاج مجموعة واسعة من السلع والخدمات محليا.

أما الدول الصغيرة ذات الاقتصادات المتخصصة، مثل سويسرا والنمسا، فتعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات التي لا يمكنها إنتاجها محليا.

أما الدول النامية، فتزداد أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لها بسبب تخصصها في إنتاج وتصدير عدد محدود من المنتجات الأولية، وتساعد الصادرات هذه الدول على استغلال مواردها وتوفير فرص عمل، بينما تمكنها الواردات من الحصول على السلع الضرورية والتكنولوجيا الحديثة.

وبشكل عام يمكن القول أن التجارة الخارجية تلعب دورا حيويا في تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار للدول، فهي تساهم في توسيع الأسواق، وزيادة الإنتاجية، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

أسباب قيام التجارة الخارجية (بلبخاري، سامي، 2022، ص14-17)

إن البحث عن أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول يقودنا مباشرة إلى صلب المشكلة الاقتصادية الأساسية، ألا وهي الندرة النسبية، فمن الحقائق البديهية في عالمنا المعاصر بغض النظر عن الأنظمة السياسية المتبعة، أن أي دولة تعجز عن تبني سياسة اكتفاء ذاتي كاملة ومستدامة، فذلك أي السعي نحو هذا الهدف سيدفعها إلى إنتاج كافة احتياجاتها، حتى في ظل ظروف اقتصادية وجغرافية غير مواتية، فمهما بلغ ميل دولة ما نحو تحقيق العزلة الاقتصادية فإنها لا تستطيع الانفصال التام عن التفاعلات مع الدول الأخرى.

وكما هو الحال مع الأفراد الذين لا يستطيعون إنتاج كل ما يستهلكونه بمفردهم، فإن الدول تجد نفسها أمام حتمية التخصص في إنتاج السلع التي تتيح لها ظروفها الطبيعية والاقتصادية إنتاجها بكفاءة أكبر، ثم يأتي دور التبادل حيث تقوم الدول بمبادلة فائض إنتاجها بمنتجات دول أخرى تعجز عن إنتاجها محليا، أو تستطيع ذلك بتكلفة تجعل الاستيراد أكثر جدوى، فمن هنا تتضح الأهمية القصوى للتخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة كركيزة أساسية لظاهرة التجارة الدولية.

وقد انكب الاقتصاديون منذ القدم على دراسة هذه الظاهرة، مستندين إلى نظرية التخصص التي نادى بها آدم سميث، وقد أبرز هو ومن تبعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين المزايا الهائلة للأخذ بهذا المبدأ، مؤكدين أنه عندما يتخصص الفرد في أداء مهمة واحدة يتقنها، فإن مستوى مهارته سيرتفع، وبالتالي ستزداد إنتاجيته، مما يقوده إلى مستوى أعلى من الرفاهية.

وبطبيعة الحال، يفضي التخصص إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يلبي كل فرد احتياجاته المتنوعة، سيضطر حتما إلى مبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج أفراد آخرين تخصصوا في إنتاج سلع مختلفة.

فينطبق التخصص الدولي على نفس المنطق فإذا كان الفرد يستفيد من تخصصه في تحقيق رفاهية اقتصادية أكبر، فلماذا لا تتخصص الدول بدورها في إنتاج أنواع معينة من السلع تتمتع فيها بكفاءة إنتاجية عالية، ثم تقوم بتبادل الفائض من إنتاجها بما تحتاجه من إنتاج الدول الأخرى؟ وكما أن التخصص الفردي وفقا للمزايا النسبية يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد من خلال التجارة الداخلية، فإن التخصص الدولي وما يتبعه من تجارة خارجية بين الدول سيؤدي أيضا إلى زيادة الدخل القومي للدول المشاركة، وبالتالي زيادة دخول الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية.

وعليه، فإن المنطق الذي تقوم عليه التجارة الخارجية لا يختلف جوهريا عن ذلك الذي تقوم عليه التجارة الداخلية، فكلاهما نتيجة طبيعية لعملية التخصص وتقسيم العمل التي تؤدي حتما إلى قيام التبادل لتلبية الاحتياجات المتنوعة في عالم يتميز بالندرة النسبية للموارد والإمكانيات.

وهذا ما قامت عليه النظريات الاقتصادية المختلفة التي ظهرت لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، والتي يمكن تجميعها ضمن فئتين رئيسيتين:

الفئة الأولى: النظرية الكلاسيكية التي وضع أسسها آدم سميث وريكاردو وترتكز هذه النظرية في تفسيرها لأسباب التبادل التجاري الدولي على مبدأ أساسي وهو أن أي دولة تلجأ إلى شراء سلعة من الخارج إذا كانت تكاليف الإنتاج النسبية وبالتالي الأسعار النسبية هي التي تحدد طبيعة السلع المستوردة والمصدرة على حد سواء، أي أنها تشكل هيكل التجارة الدولية.

الفئة الثانية: النظرية الحديثة التي وضع أسسها هيكشر وأوهلين وتستند هذه النظرية في تفسيرها لأسباب التبادل التجاري الدولي إلى الاختلاف في تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة، وليس بشكل مباشر إلى اختلاف الميزة النسبية كما تعكسها تكلفة العمل وحدها، كما هو الحال في النظرية الكلاسيكية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب والمبررات الاقتصادية لقيام التجارة الخارجية هي نفس المبررات التي تدعو إلى قيام التجارة المحلية داخل البلد أو منطقة هذا البلد، ألا وهي رفع مستوى المعيشة.

وهناك حقيقتان توضحان الدور المحوري للتجارة الخارجية في تحسين مستويات المعيشة
أولهما: يتمثل في التفاوت الكبير في الإمكانيات الإنتاجية بين الدول، فالعالم الذي نعيش فيه يتميز بتنوع هائل في الموارد المتاحة فهناك دول غنية بالموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج، بينما تعاني دول أخرى من ندرتها، وهذا التوزيع غير المتكافئ يجعل من المستحيل على أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع السلع والخدمات.
أما ثانيهما: فيكمن في الاختلافات الملحوظة في تكاليف إنتاج السلع والخدمات بين الدول نتيجة لتباين البيئات وظروف الإنتاج المتنوعة، وهذا الاختلاف الجوهري في تكاليف الإنتاج بين الدول هو الدافع الرئيسي وراء قيام التجارة الخارجية وتبادل المنافع الاقتصادية.

بالإضافة إلى الأسباب الرئيسية لقيام التجارة الخارجية، هناك عوامل أخرى تلعب دورا هاما، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **فائض الإنتاج الناتج عن التكنولوجيا وحجم الإنتاج:** قد تحقق مشاريع في دولة ما قدرة إنتاجية عالية بفضل التكنولوجيا المتقدمة والدخول في نطاق الإنتاج الكبير، مما يؤدي إلى تجاوز العرض للطلب المحلي وظهور حاجة لتصدير الفائض.

- **ارتفاع تكاليف الاستثمار في الدول النامية:** تواجه الدول النامية غالبا تكاليف استثمارية متزايدة في المعدات والآلات والأجهزة اللازمة للعمليات الإنتاجية، مما قد يجعل استيراد بعض السلع أكثر جاذبية من إنتاجها محليا.
- **ضعف الفرص التسويقية في الأسواق الخارجية وزيادة الطلب على الصادرات:** قد تعاني بعض الأسواق الخارجية من ظروف اقتصادية صعبة تقلل من قدرتها على استيعاب السلع والخدمات، مما يزيد من اعتماد الدول الأخرى على التصدير لتنشيط اقتصاداتها، كما هو الحال في فترات الأزمات الاقتصادية العالمية.
- **طموح بعض الدول في الهيمنة على الأسواق الخارجية والسيطرة الاقتصادية:** تسعى بعض الدول إلى الاستحواذ على أسواق خارجية لدول أخرى، مما قد يؤدي إلى تبعية اقتصادية للدول المستهدفة، كما كان سائدا في الحقبة الاستعمارية ولا يزال يظهر في بعض العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.
- **استخدام التبادل التجاري كأداة للسيطرة الاقتصادية والسياسية:** قد تلجأ بعض الدول إلى استخدام التبادل التجاري كوسيلة لتحقيق نفوذ وسيطرة اقتصادية على دول أخرى لأسباب سياسية، كما كان ملاحظا في العلاقات بين دول الكتلة الشرقية السابقة.

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية المفسرة لتجارة الخارجية

يقوم التبادل التجاري بين الدول على أساس تحقيق المنافع المتبادلة والتي تتحقق من خلال التخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو القطاعات الأكثر كفاءة، ولفهم النظريات الحديثة في التجارة الدولية، يجب أولا توضيح النظريات الكلاسيكية التي وضعت الأسس لهذا المجال

المطلب الأول: نظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

في أواخر القرن الثامن عشر، ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، والتي وضع أسسها كل من آدم سميث، ديفيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وجاءت هذه النظرية كرد فعل على المذهب التجاري الذي كان يروج لفرض قيود حكومية على التجارة الخارجية بهدف تجميع المعادن الثمينة، التي كانت تعتبر مقياسا لقوة الدولة في ذلك الوقت، وقد دعا الكلاسيكيون بقوة إلى الحرية الاقتصادية، واعتبروا حرية التجارة امتدادا طبيعيا لهذا المبدأ، وتقوم هذه النظرية على ثلاث ركائز أساسية:

نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث، التي طرحها في كتابه ثروة الأمم عام 1776، هي إحدى النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية، وتعتمد هذه النظرية على مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الدول لتحقيق أقصى استفادة من التجارة.

وتشير الميزة المطلقة إلى قدرة دولة على إنتاج سلعة أو خدمة بكمية أكبر وبتكلفة أقل مقارنة بدولة أخرى باستخدام نفس الموارد، ويرى سميث أن الدول يجب أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ثم تتبادل هذه السلع مع الدول الأخرى، ومن خلال التخصص يمكن لكل دولة زيادة إنتاجها وتحقيق كفاءة أعلى في استخدام مواردها، ويؤمن آدم سميث بأن التجارة الحرة بين الدول تؤدي إلى تحقيق مكاسب متبادلة لجميع الأطراف المشاركة، فعلى سبيل المثال إذا كانت الدولة "أ" تستطيع إنتاج القمح بتكلفة أقل من الدولة "ب"، وكانت الدولة "ب" تستطيع إنتاج النسيج بتكلفة أقل من الدولة "أ"، فإنه وفقا لآدم سميث، يجب على الدولة "أ" أن تتخصص في إنتاج القمح، وعلى الدولة "ب" أن تتخصص في إنتاج النسيج ثم تتبادلان المنتجات، وتركز نظرية الميزة المطلقة على تكلفة الإنتاج المطلقة، أي كمية الموارد المطلوبة لإنتاج سلعة ما، وتعتبر هذه النظرية أساسا لفهم فوائد التجارة الدولية، ولكنها تواجه بعض القيود، خاصة عندما تكون إحدى الدول تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع.

نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو

تعد نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو، التي طرحها في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817، توسيعا وتطويرا لنظرية الميزة المطلقة لآدم سميث، وتختلف نظرية دافيد ريكاردو عن نظرية آدم سميث في أنها لا تعتمد على الميزة المطلقة، بل على الميزة النسبية، وتشير الميزة النسبية إلى قدرة دولة على إنتاج سلعة أو خدمة بتكلفة فرصة بديلة أقل مقارنة بدولة أخرى، وتكلفة الفرصة البديلة هي مقدار السلع الأخرى التي يجب التضحية بها لإنتاج وحدة إضافية من سلعة معينة، ويرى ريكاردو أنه حتى لو كانت دولة ما تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع، فإنه لا يزال بإمكانها تحقيق مكاسب من التجارة إذا تخصصت في إنتاج السلع التي لديها فيها ميزة نسبية، ويجب على الدول أن تتخصص في إنتاج السلع التي لديها فيها ميزة نسبية، حتى لو كانت تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع، ومن خلال التخصص والتبادل يمكن لجميع الدول تحقيق مكاسب، حتى تلك التي لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة، ويعتبر دافيد ريكاردو أن تكلفة الفرصة البديلة هي الأساس لتحديد الميزة النسبية، وعلى سبيل المثال، إذا كانت البرتغال تستطيع إنتاج النبيذ والنسيج بتكلفة مطلقة أقل من إنجلترا، فإنه وفقا لدافيد ريكاردو يجب على البرتغال أن تتخصص في إنتاج النبيذ، وعلى إنجلترا أن تتخصص في إنتاج النسيج ثم تتبادلان المنتجات، وتعتبر نظرية التكاليف النسبية أكثر واقعية من نظرية الميزة المطلقة، حيث أنها تفسر لماذا تتداول الدول حتى عندما تكون إحدى الدول أكثر كفاءة في إنتاج جميع السلع، وتعتبر هذه النظرية أساسا لفهم فوائد التجارة الدولية، وقد أثرت بشكل كبير على السياسات التجارية.

نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

تعد نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل إضافة مهمة للنظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية، وقد جاءت هذه النظرية لتوضيح كيفية تحديد معدلات التبادل التجاري وتوزيع المكاسب بين الدول المتخصصة في إنتاج السلع، يرى جون ستيوارت ميل أن معدلات التبادل التجاري تتحدد من خلال الطلب المتبادل على السلع بين الدول المتخصصة، فكلما زاد طلب دولة على سلعة تنتجها الدولة الأخرى ارتفع سعر تلك السلعة والعكس صحيح، كما يوضح جون ستيوارت ميل أن المكاسب من التجارة لا تتوزع بالتساوي بين الدول، بل تعتمد على مرونة الطلب على السلع المتبادلة، فالدولة التي تصدر سلعة ذات طلب غير مرن ستحصل على مكاسب أكبر من الدولة التي تصدر سلعة ذات طلب مرن، يرى جون ستيوارت ميل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في انتاج سلع معينة وتتخصص فيها وتبادلها بسلع اخرى لا تتمتع في انتاجها بميزات نسبية، وقد قام بتثبيت التكلفة لكل من السلعتين وافترض بدلا من ذلك الطلب المتبادل لتحديد معدلات التبادل الدولي، وتتوقف المكاسب من قيام التجارة بين الدولتين على مدى قرب أو بعد معدل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي لكل من الدولتين فتزداد مكاسب المانيا من قيام التجارة اذا ابتعد معدل التبادل الدولي عن معدل التبادل الخاص بها واقترب من معدل التبادل الداخلي في انكلترا والعكس صحيح، والأمر ينطبق على إنكلترا. وتعتبر نظرية جون ستيوارت ميل إضافة مهمة لنظريات التجارة الدولية، حيث أنها أوضحت كيفية تحديد معدلات التبادل التجاري وتوزيع المكاسب بين الدول، كما تساعد هذه النظرية على فهم الآثار المترتبة على السياسات التجارية، مثل الرسوم الجمركية والحصص، على معدلات التبادل التجاري وتوزيع المكاسب، كما أن النظريات السابقة أكدت على جانب العرض فقط وأهملت جانب الطلب في تفسير قيام التجارة الدولية، كما ان الأسعار تتحدد بتفاعل الطلب (الواردات)، مع العرض (الصادرات)، ومن هنا جاءت نظرية ستيوارت ميل من خلال التساؤل كيف تتحدد كمية الصادرات وكمية الواردات.

المطلب الثاني: نظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

شهدت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية فترة طويلة من الهيمنة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، التي أحدثت تحولات جذرية في المشهد الاقتصادي العالمي، وقد دفعت هذه التحولات المفكرين الاقتصاديين إلى إعادة تقييم النظرية الكلاسيكية، مما أدى إلى ظهور نظريات جديدة تسعى إلى تفسير ديناميكيات التجارة الدولية في ظل الظروف المتغيرة، سنسعى في هذا المطلب إلى توضيح بعض النظريات التي جاءت لتحديث وتطوير الفكر الكلاسيكي في مجال التجارة الخارجية.

نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج

تعد نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج، المعروفة أيضا بنموذج هيكشر أولين، من النظريات الهامة في التجارة الدولية التي تفسر سبب قيام التجارة بين الدول، وتقوم هذه النظرية على أساس أن الدول تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم عوامل الإنتاج المتوفرة لديها بوفرة، وتستورد السلع التي تستخدم عوامل الإنتاج النادرة لديها، وعوامل الإنتاج الرئيسية تشمل العمل، رأس المال، الأرض والموارد الطبيعية، وتختلف الدول في كمية ونوعية عوامل الإنتاج المتوفرة لديها، فبعض الدول لديها وفرة في العمالة، بينما دول أخرى لديها وفرة في رأس المال وهكذا، وتتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتطلب عوامل الإنتاج المتوفرة لديها بوفرة، لأن تكلفة إنتاجها ستكون أقل، ثم تتبادل هذه السلع مع الدول الأخرى التي تتخصص في إنتاج سلع أخرى، ومن خلال هذا التخصص والتبادل، يمكن لجميع الدول تحقيق مكاسب، حيث تحصل على السلع التي تحتاجها بتكلفة أقل، على سبيل المثال إذا كانت دولة "أ" لديها وفرة في العمالة، ودولة "ب" لديها وفرة في رأس المال، فإن دولة "أ" ستتخصص في إنتاج السلع التي تتطلب عمالة كثيفة مثل الملابس، ودولة "ب" ستتخصص في إنتاج السلع التي تتطلب رأس مال كثيف مثل الآلات ثم تتبادل الدولتان هذه السلع، وتقدم النظرية تفسيرا منطقيا لأنماط التجارة الدولية، وتساعد على فهم تأثير عوامل الإنتاج على التجارة، وتعتبر هذه النظرية أساسا لفهم السياسات التجارية، وتفترض النظرية أن عوامل الإنتاج يمكن أن تتحرك بحرية داخل الدولة، ولكن ليس بين الدول، وتعتبر هذه النظرية أكثر واقعية من النظريات الكلاسيكية، حيث أنها تأخذ في الاعتبار اختلاف عوامل الإنتاج بين الدول.

نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج

تعتبر نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج، التي طورها الاقتصادي الأمريكي بول ساموبلسون كنتيجة منطقية لنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج (نموذج هيكشر–أولين)، إسهاما نظريا هاما يسعى إلى استكشاف أعمق لآثار التجارة الدولية على هيكل الأجور وأرباح رأس المال بين الدول المتداولة، في جوهرها تقترح هذه النظرية أنه في ظل مجموعة محددة من الظروف المثالية، فإن الانخراط في التجارة الدولية للسلع سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقارب وتساوي أسعار عوامل الإنتاج المتماثلة، كالأجور وأرباح رأس المال، عبر الحدود الوطنية.

تستند هذه الفكرة إلى المنطق الأساسي لنموذج هيكشر–أولين، حيث تتخصص الدول في إنتاج وتصدير السلع التي تعتمد بشكل مكثف على عوامل الإنتاج المتوفرة لديها بوفرة، عندما تنخرط الدول في التبادل التجاري، يزداد الطلب على عوامل الإنتاج الوفيرة لديها لتلبية الطلب المتزايد على سلعها التصديرية، بينما ينخفض الطلب على عوامل الإنتاج النادرة، هذا التحول في أنماط الطلب يؤدي إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج

الوفيرة وانخفاض أسعار عوامل الإنتاج النادرة داخل كل دولة، وكنتيجة طبيعية لهذه التغيرات تبدأ أسعار عوامل الإنتاج المتماثلة في الدول المختلفة في التقارب نحو نقطة تعادل.

ومع ذلك، من الأهمية بمكان التأكيد على أن نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج تقوم على أساس مجموعة من الافتراضات المثالية التي نادرا ما تتحقق بشكل كامل في الواقع العملي، تشمل هذه الافتراضات تبني جميع الدول لنفس تقنيات الإنتاج، وتماثل أذواق المستهلكين عبر الحدود، ووجود منافسة كاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج، وغياب تكاليف النقل للسلع، وعدم وجود أي حواجز تجارية تعيق التدفق الحر للسلع، بالإضافة إلى افتراض التخصص غير الكامل في الإنتاج.

على الرغم من أن تحقيق تعادل كامل لأسعار عوامل الإنتاج يبقى هدفا نظريا بعيد المنال في عالمنا الحقيقي، إلا أن هذه النظرية تقدم رؤى قيمة حول الاتجاهات المحتملة التي قد تنشأ نتيجة للانفتاح على التجارة الدولية، فهي تسلط الضوء على إمكانية أن تكون التجارة في السلع بديلا جزئيا لحركة عوامل الإنتاج عبر الحدود، مما يعني أن الضغوط الناجمة عن التجارة قد تؤدي إلى تقليل الفروقات في الأجور وعوائد رأس المال بين الدول على المدى الطويل.

في الختام، تعتبر نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج أداة تحليلية قوية لفهم أحد الآثار المحتملة للتجارة الدولية على توزيع الدخل داخل الدول وبينها، وعلى الرغم من أن افتراضاتها المثالية تحد من تطبيقها العملي الكامل، إلا أنها تظل تقدم إطارا نظريا هاما لفهم الديناميكيات المعقدة للعلاقات التجارية الدولية وتأثيرها على أسواق عوامل الإنتاج العالمية.

نظرية ستوبلر ساموبلسون

تعد نظرية ستوبلر ساموبلسون التي صاغها وولفجانج ستوبلر وبول ساموبلسون عام 1941، حجر الزاوية في فهم الآثار التوزيعية للتجارة الدولية داخل الدول، انبثقت هذه النظرية من رحم نموذج هيكشر–أولين وتسعى إلى تحليل كيف تؤثر التغيرات في أسعار السلع الناتجة عن التجارة على عوائد عوامل الإنتاج الرئيسية، كالأجور وأرباح رأس المال داخل الحدود الوطنية.

في جوهرها تفترض نظرية ستوبلر ساموبلسون أنه في ظل الظروف المثالية التي يفترضها نموذج هيكشر أولين (مثل المنافسة الكاملة، وثبات العائد على الحجم، والتخصص غير الكامل)، فإن ارتفاع السعر النسبي لسلعة معينة سيؤدي حتما إلى زيادة العائد الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة، بينما سيشهد العائد الحقيقي للعامل الآخر انخفاضا.

لتوضيح هذه الآلية، نتخيل دولة تنفتح على التجارة الدولية، ووفقا لنموذج هيكشر أولين، ستتخصص هذه الدولة في إنتاج وتصدير السلع التي تعتمد بشكل مكثف على عوامل الإنتاج المتوفرة لديها بوفرة، نتيجة لذلك سترتفع الأسعار النسبية لهذه السلع التصديرية بسبب زيادة الطلب العالمي عليها، بينما ستنخفض الأسعار النسبية للسلع المستوردة نتيجة للمنافسة من المنتجين الأجانب، هذا التغير في الأسعار النسبية للسلع سيؤثر بشكل مباشر على الطلب على عوامل الإنتاج وبالتالي على عوائدها.

فعلى سبيل المثال، في دولة نامية تتمتع بوفرة في العمالة، ستتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة العمالة، كالمنسوجات، وعندما يرتفع السعر النسبي للمنسوجات نتيجة للتجارة سيزداد الطلب على العمالة لزيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور الحقيقية، في المقابل سينخفض الطلب النسبي على رأس المال في قطاع المنسوجات، مما قد يؤدي إلى انخفاض أرباح رأس المال، وعلى النقيض من ذلك في دولة متقدمة تتمتع بوفرة في رأس المال، ستتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال كالآلات، وعندما يرتفع السعر النسبي للآلات، سترتفع أرباح رأس المال بينما قد تنخفض الأجور الحقيقية.

تكمن أهمية نظرية ستوبلر ساموبلسون في تسليط الضوء على أن مكاسب التجارة الدولية ليست موزعة بشكل متساوي داخل الدولة، ففي حين أن التجارة قد تزيد من الرفاهية الكلية للاقتصاد، إلا أنها قد تخلق فائزين وخاسرين بين أصحاب عوامل الإنتاج المختلفة، فالقطاعات التصديرية والعوامل المستخدمة بكثافة فيها تميل إلى الاستفادة من ارتفاع الأسعار، بينما قد تتضرر القطاعات التي تواجه منافسة الاستيراد والعوامل المستخدمة بكثافة فيها من انخفاض الأسعار.

وقد تم استخدام هذه النظرية في محاولة فهم الضغوط السياسية التي قد تنشأ ضد التجارة الحرة من قبل مجموعات معينة داخل الدولة تخشى من الآثار السلبية على دخولها، كما أنها أصبحت أداة تحليلية مهمة في دراسة تأثير العولمة وزيادة التجارة مع الدول ذات الأجور المنخفضة على توزيع الدخل في الدول المتقدمة.

ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن نظرية ستوبلر ساموبلسون تعتمد على افتراضات مبسطة قد لا تنطبق دائما في الواقع العملي، فوجود تكاليف نقل وحواجز تجارية، وعدم التنقل الكامل لعوامل الإنتاج بين القطاعات، والتغيرات التكنولوجية، ووجود أكثر من عاملين للإنتاج، كلها عوامل يمكن أن تحد من دقة تنبؤات النظرية.

في الختام، تظل نظرية ستوبلر ساموبلسون إطارا نظريا بالغ الأهمية في تحليل الآثار التوزيعية للتجارة الدولية، على الرغم من قيودها فإنها تقدم رؤية قيمة حول كيفية تأثير التجارة على عوائد عوامل الإنتاج داخل الدول، وتساعد في فهم الديناميكيات السياسية والاقتصادية المتعلقة بالانفتاح التجاري.

لغز ليونتييف

يعد لغز ليونتييف، الذي كشف عنه الاقتصادي الرائد فاسيلي ليونتييف في دراسته الشهيرة عام 1953، نقطة تحول حاسمة في تطور نظريات التجارة الدولية، لقد هزت نتائج ليونتييف الافتراضات الأساسية لنموذج هيكشر–أولين، الذي كان ينظر إليه آنذاك على أنه الإطار النظري المهيمن لتفسير أنماط التبادل التجاري بين الدول.

يقوم نموذج هيكشر أولين على فرضية بسيطة لكنها قوية: تتخصص الدول في إنتاج وتصدير السلع التي تتطلب عوامل الإنتاج المتوفرة لديها بوفرة نسبية، بينما تستورد السلع التي تتطلب عوامل إنتاجها النادرة نسبيا، في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر مثالا كلاسيكيا لدولة غنية برأس المال مقارنة ببقية دول العالم، ووفقا لمنطق هيكشر أولين، كان من المتوقع أن تتخصص الولايات المتحدة في إنتاج وتصدير السلع التي تعتمد بشكل مكثف على رأس المال (كالآلات والمعدات الثقيلة) وأن تستورد السلع التي تتطلب عمالة كثيفة (كالمنسوجات والمنتجات الزراعية الأولية).

ولكن النتائج كانت مفاجئة لتحليل ليونتييف، حيث قام ليونتييف باستخدام تحليل المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي لعام 1947، بدراسة التركيب العاملي لصادرات وواردات الولايات المتحدة، وقد كانت النتائج التي توصل إليها صادمة ومناقضة بشكل مباشر لتوقعات نموذج هيكشر أولين، فقد وجد ليونتييف أن الصادرات الأمريكية كانت أقل كثافة في رأس المال مقارنة بوارداتها، بمعنى آخر بدا أن الولايات المتحدة تصدر سلعا تعتمد نسبيا على العمالة وتستورد سلعا تعتمد نسبيا على رأس المال، وهو ما يتعارض جوهريا مع وضعها كدولة وفيرة برأس المال.

فبهذا شكلت هذه النتائج لغزا وأثارت دهشة الأوساط الاقتصادية وأطلقت عليها تسمية "لغز ليونتييف" نظرا لتناقضها الصارخ مع التفسير السائد لأنماط التجارة، كان من البديهي، بناء على نظرية هيكشر أولين، أن تتميز الصادرات الأمريكية بكثافة رأسمالية أعلى نظرا لوفرة رأس المال في الاقتصاد الأمريكي، هذا التناقض استدعى البحث عن تفسيرات بديلة أو عوامل أخرى قد تكون مؤثرة في تحديد أنماط التجارة.

فعلى مر السنين، سعى العديد من الاقتصاديين إلى حل هذا اللغز من خلال اقتراح مجموعة متنوعة من التفسيرات المحتملة، من أبرزها:

- **جودة العمالة المتميزة:** ربما كانت العمالة الأمريكية في تلك الفترة تتمتع بإنتاجية ومهارات أعلى بكثير من نظيراتها في الدول الأخرى، هذا يعني أن وحدة واحدة من العمالة الأمريكية قد تعادل

عدة وحدات من العمالة الأجنبية، مما يجعل الصادرات الأمريكية تبدو أقل كثافة في رأس المال عند قياسها بالوحدات الفيزيائية البحتة.

- **التفوق التكنولوجي:** قد تكون الولايات المتحدة تمتلك تفوقا تكنولوجيا في القطاعات التي تصدرها، مما يسمح لها بإنتاج سلع ذات قيمة عالية باستخدام كمية أقل نسبيا من رأس المال.
- **أهمية الموارد الطبيعية:** قد تكون الصادرات الأمريكية تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية الوفيرة في البلاد، والتي لا يتم تضمينها بشكل مباشر كعامل إنتاج في النموذج البسيط لهيكشر أولين.
- **تأثير تفضيلات المستهلكين:** قد يكون لدى المستهلكين الأمريكيين تفضيلات قوية تجاه السلع كثيفة رأس المال المنتجة محليا، مما يقلل من الحاجة إلى استيرادها بكميات كبيرة.
- **دور السياسات التجارية:** قد تكون السياسات التجارية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تسببت في تشوهات أثرت على أنماط التجارة بشكل غير متوقع.
- **قيود البيانات والمنهجية:** قد تكون هناك بعض القيود في البيانات المستخدمة في تحليل ليونتييف أو في المنهجية المطبقة.

فعلى الرغم من مرور عقود على اكتشافه، لا يزال لغز ليونتييف يحمل أهمية كبيرة في دراسة الاقتصاد الدولي، لقد كان حافزا رئيسيا لإعادة التفكير في نظرية التجارة وتطوير نماذج أكثر تعقيدا تأخذ في الاعتبار عوامل أخرى بخلاف مجرد وفرة عوامل الإنتاج، فقد أكد على ضرورة إدراج عناصر مثل التكنولوجيا، وجودة العمالة، وتفضيلات المستهلكين، والسياسات التجارية في التحليلات التجارية، كما أشار إلى أن النموذج البسيط لهيكشر أولين قد لا يكون كافيا لتفسير أنماط التجارة في عالم معقد.

في الختام، يمثل لغز ليونتييف اكتشافا تجريبيا مفاجئا تحدى التفسير السائد لأنماط التجارة بناء على نظرية هيكشر أولين، وقد أثار هذا اللغز نقاشا واسعا بين الاقتصاديين وأدى إلى تعميق فهم لديناميكيات التجارة الدولية، مؤكدا على الحاجة إلى نماذج أكثر شمولية لتفسير العلاقات التجارية بين الدول.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة لتجارة الخارجية

في محاولة لتجاوز التناقض الذي أثاره لغز ليونتييف، والذي كشف عن فجوة بين منطق تحليل هيكشر أوهلين المبسط حول دور نسب توافر عناصر الإنتاج في تحديد أنماط التجارة الدولية وبين الحقائق الاقتصادية لما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، ظهرت رؤى نظرية جديدة ضمن مسارين أساسيين (بلبخاري، سامي، 2022، ص51):

أولهما اتجه نحو توسيع وتعديل الإطار النظري لهيكشر أوهلين ذاته، وذلك بإضافة عوامل إنتاج أكثر تنوعا، والتمييز بين أنواع رأس المال والعمل، وإدراج دور التكنولوجيا المتفاوتة ودورة حياة المنتج في تفسير حركة التجارة.

أما المسار الثاني فقد سعى إلى تطوير نظريات تجارية بديلة تركز على عوامل أغفلها النموذج التقليدي، مثل أهمية أنماط الطلب المحلية، ووفرت الحجم في الإنتاج، ووجود المنافسة الاحتكارية، والدور المحوري للتكنولوجيا والابتكار في تحديد الميزة التنافسية للدول وتوجيه تدفقات التجارة العالمية.

المطلب الأول: الاتجاه الأول لنظريات الحديثة

الاتجاه الأول، الذي سعى إلى هدم نموذج هيكشر أوهلين القائم على نسب عناصر الإنتاج، وبالتالي تجاوز كافة النظريات الكلاسيكية التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة الدولية وأنماطها وشروطها من منظور العرض، وهدف إلى بناء نموذج بديل يستند إلى افتراضات أكثر واقعية وتوافقا مع الحقائق المعاصرة للتبادل الدولي، وتضم هذه الرؤية ثلاثة مناهج رئيسية هي:

الدراسات التطبيقية التي أجراها الاقتصادي منهاس

شكلت مفارقة ليونتييف تحديا جوهريا للنموذج التقليدي للتجارة الدولية الذي قدمه هيكشر وأوهلين، حيث كشفت عن تناقض بين منطق النظرية القائم على وفرة عوامل الإنتاج وأنماط التجارة الفعلية، ففي دراسته الشهيرة للاقتصاد الأمريكي، وجد ليونتييف أن الولايات المتحدة، الدولة التي يفترض أنها وفيرة في رأس المال، كانت تصدر سلعا كثيفة العمالة وتستورد سلعا كثيفة رأس المال، في خضم محاولات تفسير هذا اللغز، برزت مساهمات هامة لعدد من الاقتصاديين، وكان من بينهم الاقتصادي منهاس الذي قدم رؤى قيمة من خلال دراساته التطبيقية التي تركزت بشكل خاص على مفهوم انعكاس كثافة عوامل الإنتاج.

أدرك منهاس أن أحد الافتراضات الضمنية في نموذج هيكشر أوهلين هو أن كثافة عوامل الإنتاج اللازمة لإنتاج سلعة معينة تظل ثابتة نسبيا عبر البلدان المختلفة، لكنه تساءل عما إذا كان هذا الافتراض واقعيا، ففي مقالته المؤثرة عام 1962 قدم مفهوم انعكاس كثافة عوامل الإنتاج، والذي يشير إلى إمكانية أن تصبح صناعة

ما كثيفة رأس المال نسبيا في بلد معين وكثيفة العمالة نسبيا في بلد آخر، وذلك اعتمادا على الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج (الأجور وتكلفة رأس المال) في كل من البلدين.

وللتدليل على إمكانية حدوث هذه الظاهرة، قام منهاس بإجراء دراسات تطبيقية باستخدام بيانات صناعية مقارنة بين دول مختلفة، سعى من خلال هذه الدراسات إلى تحديد ما إذا كانت هناك صناعات تظهر أنماطا مختلفة من كثافة عوامل الإنتاج عبر الحدود، أي ما إذا كانت تنتج بتقنيات تعتمد على رأس المال بشكل أكبر في بعض الدول وبتقنيات تعتمد على العمالة بشكل أكبر في دول أخرى.

وقد جادل منهاس بأن وجود انعكاسات في كثافة عوامل الإنتاج يمكن أن يقدم تفسيرا محتملا لمفارقة ليونتييف، فإذا كانت الصناعات التي تصدرها الولايات المتحدة كثيفة العمالة نسبيا في الولايات المتحدة ولكنها كثيفة رأس المال نسبيا في الدول التي تستورد منها، والعكس صحيح بالنسبة للصناعات المستوردة، فإن ذلك يمكن أن يفسر لماذا تبدو الولايات المتحدة وكأنها تصدر سلعا كثيفة العمالة على الرغم من وفرة رأس المال لديها.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نتائج منهاس الأولية بشأن الانتشار الواسع لانعكاس كثافة عوامل الإنتاج كانت موضع نقاش وتدقيق من قبل اقتصاديين آخرين، فقد أظهرت دراسات لاحقة أن هذه الظاهرة قد لا تكون شائعة بالقدر الذي تصوره منهاس، وبالتالي قد لا تكون التفسير الوحيد أو الرئيسي لمفارقة ليونتييف.

وعلى الرغم من هذا الجدل، تبقى مساهمة منهاس في فهم مفارقة ليونتييف ذات أهمية كبيرة، فقد لفت الانتباه إلى محدودية افتراض ثبات كثافة عوامل الإنتاج عبر البلدان وأشار إلى أهمية أخذ الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج والتقنيات الإنتاجية في الاعتبار عند تحليل أنماط التجارة الدولية، كما حفزت دراساته التطبيقية المزيد من الأبحاث التجريبية التي سعت إلى اختبار مدى انتشار وأهمية انعكاس كثافة عوامل الإنتاج في تفسير التجارة العالمية.

في الختام، يمكن القول إن الدراسات التطبيقية التي أجراها الاقتصادي منهاس حول انعكاس كثافة عوامل الإنتاج قدمت رؤية قيمة في محاولة فهم مفارقة ليونتييف، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة قد لا تكون التفسير الكامل، إلا أن عمله ساهم بشكل كبير في تعميق النقاش وتوسيع نطاق التحليل النظري والتجريبي للتجارة الدولية، مؤكدا على أهمية التنوع في وظائف الإنتاج وتأثير أسعار العوامل على أنماط التجارة.

الدراسات التطبيقية لتحليل هيكل الحماية التجارية لأي اقتصاد

تهدف الدراسات التطبيقية لتحليل هيكل الحماية التجارية في أي اقتصاد وطني إلى الكشف عن مدى التحيز الموجه نحو الصناعات المحلية سواء كانت كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، وفي ضوء نتائج هذه الدراسات

يصبح من الممكن تقديم تفسير لمفارقة ليونتييف من خلال تحديد ما إذا كان هيكل الحماية التجارية في الولايات المتحدة متحيزا لصالح الصناعات كثيفة العمل، مما يمنحها أفضلية على حساب الصناعات كثيفة رأس المال، ويترتب على هذا التحيز غلبة السلع كثيفة العمل في الصادرات الأمريكية، بينما تهيمن السلع كثيفة رأس المال على وارداتها كنتيجة لغياب الحرية الكاملة للتجارة الخارجية، وهذا التحليل يوضح بشكل جلي هدم أحد الأسس الجوهرية لمجموعة النظريات البحتة في التجارة الخارجية.

تحليل ليندر

في خضم النقاشات التي أثارتها مفارقة ليونتييف حول مدى كفاية نظرية هيكشر أوهلين في تفسير أنماط التجارة الدولية، برز تحليل الاقتصادي السويدي ستافان بورنستام ليندر في عام 1961 ليقدم منظورا يركز على جانب الطلب كمحدد هام للتجارة، وخاصة في مجال السلع المصنعة، فبينما تركز نظرية هيكشر أوهلين بشكل أساسي على وفرة عوامل الإنتاج كقوة دافعة للتجارة، يرى ليندر أن أنماط الطلب المحلية وتداخلها بين الدول تلعب دورا محوريا في تحديد أنواع السلع التي تنتجها الدول وتلك التي تتاجر بها.

تتمحور فكرة ليندر الأساسية حول مفهوم الطلب التمثيلي، فهو يرى أن الشركات في أي بلد تميل في البداية إلى إنتاج سلع وخدمات تستهدف تلبية الاحتياجات القوية للسوق المحلية، هذا التركيز على السوق المحلي يمنح المنتجين خبرة ومعرفة متراكمة في فهم أذواق المستهلكين المحليين وتطوير منتجات تلبي هذه الاحتياجات، ونتيجة لذلك يصبح لدى هذه الشركات ميزة نسبية في إنتاج هذه الأنواع من السلع.

بناء على ذلك يقترح ليندر فرضية تداخل الطلب، ويرى أن التجارة في السلع المصنعة ستكون أكثر كثافة بين الدول التي تتمتع بمستويات دخل للفرد متقاربة، والمنطق وراء ذلك بسيط أن الدول ذات الدخول المتقاربة سيكون لديها أنماط استهلاكية وتفضيلات متشابهة، مما يخلق تداخلا في الطلب على أنواع مماثلة من السلع المصنعة، وعلى الرغم من أن هذه السلع قد تكون متشابهة في طبيعتها الأساسية، إلا أنها غالبا ما تكون متميزة من حيث العلامة التجارية أو الخصائص أو الجودة.

هنا يبرز دور التمييز في المنتجات الذي يؤكد عليه ليندر، ففي الدول ذات مستويات الدخل المتقاربة قد يفضل المستهلكون تنوعا في العلامات التجارية أو الخصائص المختلفة ضمن نفس فئة السلع، هذا يخلق فرصا للتجارة المتبادلة حيث تقوم الدول بتبادل منتجات مماثلة ولكنها غير متطابقة، مما يعكس تفضيلات المستهلكين المختلفة ورغبتهم في التنوع.

من المهم الإشارة إلى أن ليندر يرى أن تحليله ينطبق بشكل خاص على تجارة السلع المصنعة، فهو يعتقد أن أذواق المستهلكين والاقتصاديات الناتجة عن حجم الإنتاج تلعب دورا أكبر في تحديد تجارة هذه السلع، أما

بالنسبة للسلع الأساسية والموارد الطبيعية، فقد تكون نظرية هيكشر أوهلين أكثر ملاءمة لتفسير أنماط تجارتها، حيث تلعب وفرة الموارد دورا حاسما.

لقد قدم تحليل ليندر تفسيرا محتملا لمفارقة ليونتييف التي أشارت إلى أن الولايات المتحدة، على الرغم من وفرة رأس المال لديها، كانت تصدر سلعا كثيفة العمالة وتستورد سلعا كثيفة رأس المال، فإذا كان نمط الطلب في الولايات المتحدة آنذاك يركز على سلع مصنعة ذات كثافة عمالية نسبية (بسبب توزيع الدخل السائد)، فإن هذا قد يفسر سبب تصديرها لهذه السلع واستيرادها سلعا ذات كثافة رأسمالية أكبر من دول أخرى ذات أنماط طلب مختلفة، وبالتالي لم يكن التناقض بالضرورة دليلا على فشل نظرية هيكشر أوهلين، بل كان يشير إلى أهمية إدراك دور الطلب في تحديد هيكل الإنتاج والتجارة.

وقد سعت العديد من الدراسات التطبيقية إلى اختبار صحة فرضية ليندر تجريبيا، وقد استخدمت هذه الدراسات في الغالب دخل الفرد كمقياس لتقريب أنماط الطلب في البلدان المختلفة، وقامت بتحليل أنماط التجارة بين الدول ذات مستويات الدخل المتقاربة، بشكل عام أظهرت النتائج بعض الدعم لفرضية ليندر، خاصة في تجارة السلع المصنعة المتميزة وبين الدول ذات الدخول المتقاربة. ومع ذلك، لم يكن هذا الدعم دائما قويا وثابتا، وأشارت الدراسات إلى أن عوامل أخرى مثل المسافة الجغرافية والروابط التاريخية والاتفاقيات التجارية تلعب أيضا دورا هاما في تشكيل أنماط التجارة.

في الختام، يمثل تحليل ليندر إضافة قيمة وهامة لفهم محددات التجارة الدولية، حيث يسلط الضوء على الدور الحيوي للطلب وتفضيلات المستهلكين، خاصة في مجال السلع المصنعة، وقد ساهم في إثراء النقاش حول أسباب قيام التجارة وأنماطها، وقدم تفسيرا منطقيا لمفارقة ليونتييف من خلال التركيز على جانب أغفلته النظريات التقليدية بشكل كبير، وعلى الرغم من أن الدعم التجريبي الكامل لفرضية ليندر لا يزال قيد الدراسة والتقييم، إلا أن مساهمته في توسيع آفاق التحليل النظري للتجارة الدولية تبقى ذات أهمية بالغة.

المطلب الثاني: الاتجاه الثاني النظريات الحديثة

يسعى الاتجاه الثاني لحل لغز ليونتييف إلى تطوير نموذج هيكشر أوهلين والنظريات الكلاسيكية الأخرى التي تفسر التجارة الخارجية من جانب العرض، مع الإبقاء على افتراض أن العرض متغير اقتصادي مستقل والطلب متغير تابع، يتم ذلك من خلال تجاوز العديد من الافتراضات غير الواقعية التي يقوم عليها نموذج هيكشر أوهلين وتبني فروض أكثر واقعية وتوافقا مع حقائق الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية اللاحقة للحرب العالمية الثانية، وتشمل هذه المناهج إدخال عوامل إنتاج إضافية ومتنوعة، والتمييز بين أنواع رأس المال والعمل، وإدراج التباين التكنولوجي ودورة حياة المنتج، بالإضافة إلى تحليل دور هيكل الحماية التجارية وتأثيراته على أنماط التجارة.

نظرية الفجوة التكنولوجية لبوسنر

في محاولة لتجاوز القيود التي كشفت عنها مفارقة ليونتييف في تفسير أنماط التجارة الدولية، خاصة بين الدول المتقدمة، قدم الاقتصادي مايكل بوسنر في عام 1961 نظرية الفجوة التكنولوجية، هذه النظرية تحولت بالتركيز من العوامل التقليدية مثل وفرة رأس المال والعمل إلى دور الابتكار التكنولوجي وانتشاره كقوة دافعة رئيسية للتجارة، فبدلا من التركيز على الاختلافات الثابتة في الموارد، سلط بوسنر الضوء على الديناميكية الناتجة عن القدرة على خلق وتطبيق معارف وتقنيات جديدة.

تستند نظرية بوسنر إلى فرضية أساسية مفادها أن الدول التي تتمكن من تحقيق ابتكارات تكنولوجية، سواء في إنتاج سلع جديدة أو تطوير عمليات إنتاج محسنة، تتمتع بميزة تنافسية مؤقتة في الأسواق العالمية، هذه الميزة لا تدوم إلى الأبد بل تستمر حتى تتمكن الدول الأخرى من استيعاب هذه التقنيات وتقليد المنتجات الجديدة، وخلال الفترة الفاصلة بين الابتكار والانتشار الواسع، تنشأ ما أسماه بوسنر الفجوة التكنولوجية.

وقد حدد بوسنر ثلاثة أنواع من التأخر الزمني التي تساهم في استمرار هذه الفجوة وتغذي التجارة الدولية، أولا هناك تأخر رد الفعل الأجنبي، وهو الوقت الذي تستغرقه الشركات المبتكرة لإنتاج السلع الجديدة بكميات كافية وتأسيس قنوات لتصديرها إلى الأسواق الخارجية.

ثانيا يأتي تأخر رد الفعل المحلي في الدول الأخرى، وهو الوقت الذي تستغرقه الشركات المحلية لإدراك التهديد الذي تمثله المنتجات المستوردة الجديدة والبدء في محاولة إنتاجها أو تقليدها، ويتضمن هذا التأخر مرحلة حرجة هي تأخر التقليد، وهو الوقت الذي يحتاجه رواد الأعمال المحليون لتعلم وتبني التكنولوجيا الجديدة اللازمة لإنتاج بدائل منافسة.

وأخيرا هناك تأخر الطلب وهو الوقت الذي يحتاجه المستهلكون في الدول الأخرى للتعرف على المنتجات الجديدة وتغيير أذواقهم وأنماط استهلاكهم لتبني هذه المنتجات.

بناء على هذه الفجوات الزمنية، ترى نظرية بوسنر أن التجارة في السلع الجديدة تكون في طبيعتها مؤقتة، تستمتع الدولة المبتكرة بفترة من الاحتكار النسبي في السوق العالمية لهذه السلع، وتحقق أرباحا من تصديرها حتى تتمكن الدول الأخرى من اللحاق بالركب التكنولوجي، وعندما تبدأ الدول الأخرى في إنتاج سلع مماثلة أو بديلة تبدأ الميزة التنافسية للدولة المبتكرة في التلاشي وقد يتغير نمط التجارة.

من الجدير بالذكر أن نظرية بوسنر تفترض ضمنيا وجود تشابه نسبي في وفرة عوامل الإنتاج وظروف الطلب بين الدول التي تتاجر في السلع المصنعة قبل حدوث الابتكار، هذا التركيز يبرز دور الابتكار نفسه كعامل حاسم في خلق دوافع جديدة للتجارة وتشكيل أنماطها.

في سياق مفارقة ليونتييف، يمكن لنظرية الفجوة التكنولوجية أن تقدم تفسيرا جزئيا، فإذا كانت الولايات المتحدة تتمتع بتفوق تكنولوجي في إنتاج بعض السلع التي قد تبدو كثيفة العمالة وفقا للمعايير التقليدية، فإن هذا التفوق يمنحها ميزة تصديرية لهذه السلع حتى تتمكن الدول الأخرى من تطوير قدرات مماثلة، وبالتالي فإن الميزة التنافسية لا تنبع بالضرورة من وفرة رأس المال، بل من القدرة على الابتكار وتطبيق تكنولوجيات متقدمة.

على الرغم من أهمية نظرية الفجوة التكنولوجية إلا أنها لم تخل من بعض الانتقادات، فقد يكون من الصعب قياس الفجوات التكنولوجية وتحديد التأخر الزمني للانتشار بدقة، كما أن النظرية قد تبسط بعض تعقيدات هياكل الإنتاج والتجارة العالمية، وقد لا يكون افتراض التشابه الأولي بين الدول المتداولة دائما واقعيا.

ولكن تبقى مساهمة نظرية الفجوة التكنولوجية لبوسنر قيمة في فهم ديناميكيات التجارة الدولية، فلقد سلطت الضوء على الدور المحوري للابتكار والانتشار التكنولوجي في خلق الميزة التنافسية وتوجيه أنماط التجارة، خاصة في قطاع السلع المصنعة، وقد شكلت هذه النظرية حجر الزاوية لتطوير نظريات أخرى أكثر شمولية تسعى إلى تفسير تعقيدات التجارة العالمية في ظل التطورات التكنولوجية المستمرة.

نظرية دورة حياة المنتج لفيرنون

قدم الاقتصادي ريموند فيرنون في منتصف الستينيات من القرن الماضي نظرية دورة حياة المنتج كإطار نظري يهدف إلى تفسير أنماط التجارة الدولية في السلع المصنعة، خاصة تلك التي تحدث بين الدول المتقدمة ذات مستويات الدخل المتقاربة، جاءت هذه النظرية استجابة للقصور الذي أظهرته النظريات التقليدية، مثل نموذج هيكشر أوهلين، في تفسير هذه الأنماط، حيث ركز فيرنون على ديناميكية عملية الإنتاج والتجارة التي تتغير عبر المراحل المختلفة لحياة المنتج.

تعتمد نظرية دورة حياة المنتج على فكرة أن المنتج يمر بأربع مراحل رئيسية تؤثر كل منها على موقعه في السوق، وطريقة إنتاجه، وأنماط التجارة المتعلقة به، تبدأ هذه الدورة بمرحلة المنتج الجديد حيث يتم ابتكار المنتج وتطويره غالبا في دولة متقدمة ذات دخل مرتفع، مثل الولايات المتحدة في النموذج الأصلي لفيرنون، يكون الإنتاج في هذه المرحلة محدودا ويستهدف السوق المحلي بشكل أساسي، مع احتمالية وجود بعض

الصادرات المحدودة إلى دول ذات خصائص مماثلة، يتميز الابتكار في هذه المرحلة بالتركيز على تلبية احتياجات المستهلكين ذوي الدخل المرتفع الذين يميلون إلى تبني المنتجات الجديدة.

مع تزايد الوعي بالمنتج وقيمته، يدخل مرحلة النمو يبدأ الطلب في التوسع في الأسواق المحلية والدولية الأخرى ذات الدخول المرتفعة، يستجيب المنتجون في الدولة المبتكرة لزيادة الطلب من خلال زيادة الإنتاج وتوسيع الصادرات، في هذه المرحلة تبدأ دول متقدمة أخرى ذات أسواق مماثلة في إنتاج المنتج نفسه لتلبية احتياجاتها المحلية، غالبا من خلال تقليد التكنولوجيا أو الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل شركات من الدولة المبتكرة تبدأ المنافسة في الظهور تدريجيا.

يصل المنتج بعد ذلك إلى مرحلة النضج، في هذه المرحلة يصبح الطلب في الأسواق المتقدمة أكثر استقرارا، ويبدأ التركيز في الإنتاج على تحقيق وفورات الحجم وخفض التكاليف، تكتسب الدول النامية ذات تكاليف العمالة المنخفضة ميزة نسبية في إنتاج المنتج المعياري، قد تبدأ الشركات في الدول المتقدمة في نقل عمليات الإنتاج إلى هذه الدول للاستفادة من انخفاض التكاليف، مما يؤدي إلى زيادة الواردات من الدول النامية وانخفاض الصادرات من الدولة المبتكرة الأصلية، فتصبح المنافسة السعرية هي السمة الغالبة في السوق.

أخيرا، يدخل المنتج مرحلة الانحدار، حيث يبدأ الطلب عليه في التراجع في الأسواق المتقدمة مع ظهور منتجات جديدة أو بدائل أكثر جاذبية، يصبح الإنتاج مركزا بشكل كبير في الدول النامية التي تتمتع بميزة التكلفة، قد تتوقف الدولة المبتكرة الأصلية عن إنتاج المنتج تماما أو تتحول إلى استيراده من الدول النامية، وتتضاءل أهمية التجارة الدولية في هذا المنتج نسبيا.

تقدم نظرية دورة حياة المنتج لفيرنون منظورا ديناميكيا للتجارة يتجاوز التحليلات الثابتة للنظريات التقليدية، فهي تشرح كيف تتغير الميزة التنافسية للدول وأنماط التجارة بمرور الوقت نتيجة للابتكار والانتشار التكنولوجي وتغير تكاليف الإنتاج، في سياق مفارقة ليونتييف يمكن لهذه النظرية أن تقدم تفسيرا لسبب تصدير دولة غنية برأس المال منتجات قد تبدو كثيفة العمالة في مراحل لاحقة من إنتاجها، وذلك لأنها كانت تتمتع بميزة تكنولوجية في المراحل المبكرة من دورة حياة تلك المنتجات.

على الرغم من أهميتها، لم تخل نظرية دورة حياة المنتج من بعض الانتقادات، فقد يجادل بأنها تبسط الواقع المعقد للتجارة العالمية، وأن مراحل دورة حياة المنتج قد لا تكون واضحة المعالم دائما وقد تتداخل فيما بينها، بالإضافة إلى ذلك فإن تسارع وتيرة العولمة والانتشار الفوري للمعلومات في العصر الحديث قد يؤدي إلى تقصير دورات حياة المنتجات وجعل النموذج الأصلي أقل انطباقا على بعض الصناعات.

ومع ذلك تظل نظرية دورة حياة المنتج لفيرنون إطارا تحليليا قيما لفهم كيف يؤثر الابتكار وتطور المنتجات على أنماط التجارة الدولية، وكيف تتغير الميزة التنافسية للدول عبر المراحل المختلفة لحياة المنتج، فهي تسلط الضوء على الديناميكية المستمرة في الاقتصاد العالمي وأهمية القدرة على الابتكار والتكيف في الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

نظرية التبادل اللامتكافئ

ظهرت نظرية التبادل اللامتكافئ كتيار نقدي هام في الفكر الاقتصادي الدولي، متجذرة بعمق في التقاليد الماركسية، لتقدم تحديا جوهريا للرؤى التقليدية التي تروج لفكرة التجارة الحرة كمحرك للرخاء المشترك، فبينما تؤكد نظريات مثل الميزة النسبية لريكاردو والنماذج الكلاسيكية الجديدة على الفوائد المتبادلة التي تجنيها الدول من التخصص والتبادل الحر القائم على التكاليف النسبية، تنطلق نظرية التبادل اللامتكافئ من منظور مغاير تماما، لتشير إلى أن التجارة بين الأمم، وخاصة بين الدول "المركزية" المتقدمة والدول "الطرفية" الأقل نموا، غالبا ما تتسم بديناميكية هيكلية تعمل على نقل القيمة بشكل منهجي من الجنوب الفقير إلى الشمال الغني.

لقد ساهم مفكرون بارزون مثل أرغيري إيمانويل وسمير أمين في صياغة وتطوير هذه النظرية النقدية، وينطلق تحليلهم من مفاهيم أساسية مثل نظرية قيمة العمل الماركسية، التي ترى أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل الضروري اجتماعيا لإنتاجها، وينتقدون بشدة فكرة أن فروقات الأجور بين دول المركز والطرف تعكس ببساطة اختلافات في الإنتاجية بل يجادلون بأن الأجور المرتفعة في المركز تعود جزئيا إلى عوامل تاريخية معقدة، وقوة الحركات العمالية في تلك الدول، والهيكل الكلي للنظام الرأسمالي العالمي.

بناء على هذه الأسس، تطرح نظرية التبادل اللامتكافئ فكرة نقل فائض القيمة، ترى النظرية أن الدول الطرفية بسبب مستويات الأجور المنخفضة لديها، تضطر إلى بيع منتجاتها بأسعار لا تعكس القيمة الكاملة للعمل المتجسد فيها، في المقابل تبيع الدول المركزية منتجاتها بأسعار مرتفعة نسبيا، مدفوعة بمستويات الأجور الأعلى هذا التفاوت المنهجي يؤدي إلى تدفق مستمر لفائض القيمة من الدول الطرفية إلى الدول المركزية، مما يساهم في إدامة التفاوتات الاقتصادية العالمية.

يستشهد منظرو التبادل اللامتكافئ غالبا بتدهور شروط التبادل بالنسبة للبلدان النامية كدليل تجريبي على صحة حججهم، فتراجع نسبة أسعار صادرات هذه الدول إلى أسعار وارداتها يشير إلى أنها تحصل على كميات أقل من السلع المستوردة مقابل نفس الكمية من السلع المصدرة، مما يعكس فقدان للقيمة في علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة.

تمتد جذور نظرية التبادل اللامتكافئ إلى نقد جذري لمفهوم التجارة الحرة في ظل النظام الرأسمالي العالمي الحالي، فهي ترفض فكرة أن التجارة الحرة مفيدة بطبيعتها لجميع الأطراف، وتجادل بأنها يمكن أن تعمل كآلية لإدامة وتعميق أوجه عدم المساواة القائمة بين الدول، وغالبا ما يؤكد منظرو هذا التيار على أهمية فهم السياق التاريخي للاستعمار والإمبريالية في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي غير المتكافئ الذي نشهده اليوم.

لقد قدم أرغيري إيمانويل مساهمة تأسيسية في هذا المجال من خلال كتابه "التبادل اللامتكافئ: دراسة في إمبريالية التجارة"، حيث جادل بأن الاختلافات في معدلات الأجور وليس التركيب العضوي لرأس المال، هي المحرك الرئيسي للتبادل اللامتكافئ، ورأى أن الأجور المرتفعة في الدول المتقدمة تجعل الدول الفقيرة تدعم بشكل فعال استهلاكها من خلال بيع صادراتها بأسعار منخفضة.

بدوره، قام سمير أمين بتطوير هذه الأفكار بشكل أعمق، مؤكدا على الطبيعة العالمية للتراكم الرأسمالي وظاهرة "تنمية التخلف"، جادل بأن اندماج البلدان الطرفية في النظام الرأسمالي العالمي يؤدي إلى شكل محدد من التراكم "المنفتح على الخارج" الذي يعيق تنميتها الذاتية ويديم التبادل اللامتكافئ، كما سلط الضوء على الدور المحوري للشركات متعددة الجنسيات في تسهيل هذه العملية.

وفي سياق مفارقة ليونتييف، يمكن لنظرية التبادل اللامتكافئ أن تقدم رؤى غير مباشرة فإذا كان النظام التجاري العالمي يتسم بالفعل بتبادل غير متكافئ، حيث يتم التقليل من قيمة العمل في البلدان الطرفية بشكل منهجي، فقد يؤدي ذلك إلى تشويه نتائج دراسات المحتوى العاملي التي تعتمد على نماذج اقتصادية قياسية، على سبيل المثال إذا كان العمل المتجسد في الواردات من البلدان ذات الأجور المنخفضة "أرخص" فعليا من حيث القيمة العالمية، فقد يؤدي ذلك إلى نتائج تبدو متناقضة في تحليل المحتوى العاملي للتجارة.

ومع ذلك، لم تسلم نظرية التبادل اللامتكافئ من الانتقادات فقد واجهت صعوبات في قياس القيمة المنقولة بدقة بسبب التبادل اللامتكافئ، كما اتهمها البعض بـــ التبسيط المفرط للعوامل المعقدة التي تحدد الأسعار وأنماط التجارة الدولية وتجاهل اختلافات الإنتاجية بين الدول، بالإضافة إلى ذلك أثيرت نقاشات حول الآثار المترتبة على السياسات التي تدعو إليها النظرية، مثل تبني تدابير حمائية.

ختاما، تقدم نظرية التبادل اللامتكافئ منظورا نقديا بالغ الأهمية لتحليل التجارة الدولية، وتسلط الضوء على اختلالات القوة الكامنة وأوجه عدم المساواة الهيكلية، وعلى الرغم من أنها قد لا تقدم حل مباشر لمفارقة ليونتييف ضمن إطار نماذج الوقف العاملي التقليدية، إلا أنها توفر رؤية أوسع للنظام الاقتصادي العالمي تساعد في فهم التعقيدات والتحيزات المحتملة الكامنة في علاقات التجارة الدولية وتحليلها، وحرية التجارة قد لا تكون دائما متكافئة أو عادلة في عالم يتميز بتفاوتات تاريخية وهيكلية عميقة.

خلاصة الفصل

في الختام، تتجلى الأسباب الكامنة وراء قيام التجارة الخارجية في حقيقتين جوهريتين: أولاهما، التوزيع غير المتكافئ للإمكانيات والموارد بين الدول، مما يجعل الاكتفاء الذاتي الشامل أمرا مستحيلا. وثانيهما الاختلافات الجوهرية في تكاليف الإنتاج الناجمة عن تباين البيئات وظروف الإنتاج، هذه الحقائق تدفع الدول إلى التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتبادلها مع دول أخرى، وهو ما يتماشى مع النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة التي تؤكد على أن الهدف الأساسي من التجارة الخارجية تماما كالتجارة الداخلية هو تحقيق رفاهية اقتصادية أكبر من خلال التخصص وتقسيم العمل، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل فائض الإنتاج، ارتفاع تكاليف الاستثمار، ديناميكيات الأسواق العالمية، وحتى الطموحات السياسية والاقتصادية لبعض الدول.

الفصل الثالث

أثر وسائل الدفـــع الالكترونـــي على التجارة الخارجية، تحليـــل التلوي لمعطيات دارسات سابق

تمهيد

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولا جذريا في آليات تنفيذ المعاملات المالية والتجارية نتيجة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى انتشار واسع النطاق لأنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني، فقد أصبحت هذه الاخيرة مثل المحافظ الرقمية، وبطاقات الائتمان، والتحويلات المصرفية عبر الإنترنت...، جزء لا يتجزأ من البنية التحتية الاقتصادية للدول، وساهمت بشكل فعال في تسهيل العمليات التجارية وتسريعها، خاصة على المستوى التجارة الخارجية.

في هذا السياق، ينظر إلى وسائل الدفع الإلكتروني على أنها عنصر محفز للتجارة الخارجية، لما توفره من مزايا تتعلق بتقليل التكاليف، والحد من مخاطر الدفع، وزيادة الشفافية، وسرعة تنفيذ المعاملات، ومع ذلك فإن الدراسات المدرجة والتي تناولت العلاقة بين الدفع الإلكتروني والتجارة الخارجية أظهرت تباينا في النتائج، يرجع في الغالب إلى تباين السياقات الاقتصادية والمؤسساتية والثقافية والجغرافية للدول، واختلاف أدوات التحليل والمنهجيات المستخدمة.

من هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى دراسة تحليل تلوي (*Meta-Analysis*) والتي تهدف إلى دمج نتائج الدراسات ذات العلاقة، وتوليد تقدير كمي دقيق لقوة العلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني ومستوى التجارة الخارجية، مع الأخذ في الحسبان الخصائص المنهجية والسياقية لتلك الدراسات.

إشكالية الدراسة

بالرغم من النمو الكبير في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتوسع التجارة الخارجية في العديد من الدول، إلا أن السؤال الجوهري الذي لا يزال مطروحاً هو:

ما مدى تأثير وسائل الدفع الإلكتروني على التجارة الخارجية؟

أهداف الدارسة

تهدف هذه الدراسة للتركيز على دور وسائل الدفع الإلكتروني في تعزيز وتسهيل عمليات التجارة الخارجية، بحيث تعد وسائل الدفع الإلكتروني من أهم التطورات التكنولوجية في مجال التجارة الدولية، وقد أحدث تحولات تقنية ومعلوماتية في الاقتصاد المعاصر.

أهمية الدارسة

يعتبر هذا البحث ذو أهمية مع التطور الذي يشهده العالم ، وخاصة بعد موجة الانترنت التي غيرت مجرى التجارة الخارجية وذلك بتطور وسائل الدفع تقليدية التي تحتاج الى الجهد والوقت، إلى إلكترونية تقام على أساس الكتروني في مختلف معاملاتها لتسهيل عمليات التمويل والدفع من جهة وتقليل من التكاليف والاخطار من جهة أخرى، وبالمقابل تحقق رضا والراحة وتساهم في تطوير الاقتصاد، والتعرف على أساليبها وأنواعها، والتي حولت التحويلات من تحويلات النقدية إلى التحويلات إلكترونية، مع اكتساب معارف جديدة تمكن أي باحث أن يستعين بها في بحثه.

المنهج المتبع في الدارسة

من أجل الإلمام بالموضوع بكل جوانبه، والإجابة على إشكالية البحث. سنتبع التحليل التلوي لمعطيات دارسات سابقة، والتي تم جمعها من قواعد البيانات الأكاديمية.

هيكلة البحث الدارسة

من أجل تحليل الموضوع والوصول إلى النتائج، سنتطرق فيه للتحليل التلوي للدراسات العلمية باستخدام الأدوات تحليلية.

الطريقة البحثية، أدوات ومصادر بيانات الدارسة

في مستهل عملية المراجعة المنهجية، تم تحديد مجموعة شاملة من الدراسات المحتملة ذات الصلة بموضوع العلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني والتجارة الخارجية، شملت هذه المرحلة البحث في قواعد البيانات الأكاديمية، والبحث اليدوي من المراجع الدراسات التي تم العثور عليها لتحديد دراسات أخرى ذات صلة، والبحث في منشورات المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، باستخدام كلمات مفتاحية ومجموعات بحث محددة مسبقا.

- **قواعد البيانات**

لتوفير مراجع منهجية وشفافة تدعم جودة البحث ومصداقيته، تم الاعتماد على قواعد البيانات الأكاديمية الثلاث وهي:

Google Scholar, ScienceDirect, Semantic Scholar

وقد تم اختيار هذه القواعد لما تقدمه من محتوى علمي، يساهم في بناء الجانب التطبيقي للدراسة بشكل علمي منهجي ومنظم.

- **كلمات البحث**

تم استخدام مجموعة من الكلمات المفتاحية التي تعكس محاور البحث الأساسية، سواء باللغة العربية أو الإنجليزية:

بالعربية

الدفع الرقمي، الدفع الإلكتروني، التجارة الإلكترونية، التجارة الخارجية، المعاملات المالية.

بالإنجليزية *(Research terms (Keywords*

Electronic, digital, payment, buying no-cash, developing, enhancing, improving, external trade, foreign trade

حدود البحث

- **الحدود الزمانية**

تم تحديد الإطار الزمني للدراسات المدرجة في هذا البحث بين عامي 2023 و2025، وذلك لضمان حداثة المراجع ومواكبتها للتطورات الراهنة في مجال الدفع الإلكتروني والتجارة الخارجية.

تصميم الدراسة

هذه الدراسة التطبيقية الحالية تأتي بأسلوب بحث علمي، وقد تمت بالاستعمال التحليل التلوي طبقا لمعايير الإنجاز للمراجعة المنهجية باستعمال أساليب احصائية على البيانات المجمعة من الدراسات العلمية السابقة

المنشورة حول نفس الموضوع (دراسات متجانسة) استنادا إلى *prisma meta analyse and Cochran handbook*، بغية إيجاد العلاقة أو الأثر إيجابي أو سلبي بين وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية.

تحديد معايير الإدراج والاستبعاد للدراسات

- **معايير الإدراج**

  - أن تكون الدراسة قد فحصت بشكل كمي للعلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني والتجارة الخارجية
  - الدراسات النوعية التي لا تقدم بيانات كمية.
  - الدراسات على شكل مقال ذو نص كامل.
  - الدراسات المقالات ورسائل والدوريات.
  - أن تتضمن الدراسة بيانات كافية لاستخراج مقاييس الأثر.
  - فترة زمنية للدراسات من 2023 الى 2025.
  - أن تكون الدراسة باللغة العربية والإنجليزية.
  - البحث اليدوي: المراجع الدراسات التي تم العثور عليها لتحديد دراسات أخرى ذات صلة، والبحث في منشورات المنظمات الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي).

- **معايير الاستبعاد:**

  - الدراسات المتكررة.
  - الدراسات التي تركز بشكل أساسي على جوانب أخرى غير العلاقة المباشرة بين المتغيرين.
  - الدراسات من غير اللغة العربية والانجليزية.
  - الدراسات من غير المقالات ورسائل والدوريات.

نتائج البحث والاستبعاد

وبناء على الجانب النظري وعنوان بحثنا، تم اختيار الكلمات المفتاحية المناسبة للبحث في قواعد البيانات أكاديمية الثلاث *Google Scholar, ScienceDirect, Semantic Scholar*، بالإضافة الى عملية البحث اليدوي للدراسات ذات صلة الموجودة في مراجع الدراسات المدرجة، والبحث في منشورات المنظمات الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي).

وفيما يتعلق بعمليات البحث في قواعد البيانات استخدمنا البحث العادي دون استخدام أداة الربط "و" "أو" بين الكلمات المفتاحية، وقد شمل البحث الأولي جميع أنواع المنشورات (المجلات، والمقالات، والمراجعات، والمؤتمرات، والكتب)، ونتج عنه أكثر من 1162 منشورا بين 2023 و2025.

بعد تحديد العدد الأولي من الدراسات، تم إجراء عملية فرز استناداً إلى معايير الاستبعاد المحددة، ووفق مخطط تدفق *PRISMA* للمراجعات المنهجية المحدثة سنة 2020. تم استبعاد الدراسات المكررة وعددها (50)، وكذلك الدراسات التي لا تندرج ضمن المقالات ورسائل والدوريات وعددها (523). بعد ذلك، تم استبعاد الدراسات التي لم تستوف معايير اللغة (العربية أو الإنجليزية) وعددها (5)، وفي مرحلة الفحص الدقيقة لعنوان وملخص الدراسة تم استبعاد الدراسات التي ركزت على جوانب أخرى من غير العلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني والتجارة الخارجية عددها (553)، بالإضافة إلى استبعاد الدراسات التي لم تكن ذات صلة مباشرة بموضوع البحث وعددها (18).

بعد اجتياز مرحلة الفرز، تم الوصول إلى مجموعة نهائية مختارة من الدراسات التي استوفت جميع معايير الإدراج المحددة. هذه الدراسات المدرجة تمثلت في 19 دراسة على شكل مقال ذو نص كامل، إما نوعي أو كيفي، للعلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني والتجارة الخارجية. وبعد عدة قراءات، تم تحديد مدى أهميتها للإدراج في التحليل النهائي ضمن إطار لغوي ومنهجي واضح ومحدد.

مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، ، فعلى سبيل المثال (Cavalcanti & Oliveira, 2022) تحليل تلوي حول التحول الرقمي، قام الباحث بتحميل حوالي1861 دراسة، ما بين سنوات 2014–2021، مقسمة باعداد غير متجانسة من 10 قواعد بيانات اكاديمية *Scopus, ACM digital library, EBSCO, Emerald, Springer, Web of Science, Science Direct, JSTOR, and Google Scholar Taylor & Francis,* وبعد تطبيق معايير الادراج والاستبعاد، توصل الباحث الى الاحتفاظ بـــ 187 ما بين مقال ومجموعة بيانات، من أجل مباشرة التحليل التلوي.

أما الدراسة الثانية (Neves , et al., 2023) تهدف لتحليل شامل للعوائق اعتماد واستخدام الخدمات المالية الرقمية، جمعت حوالي 3510 من الدراسات، ما بين سنوات 2022–2023، من قواعد البيانات الأكثر شهرة مثل *Web of Science, Science Direct, Scopus*، وبعد تطبيق معايير الادراج والاستبعاد، توصل الباحث الى الاحتفاظ بـــ 121 مقال ، من أجل مباشرة التحليل التلوي.

الشكل 7: مخطط تدفق *PRISMA* للمراجعات المنهجية المحدثة سنة **2020** يتضمن الدراسات المدرجة والمستبعدة.

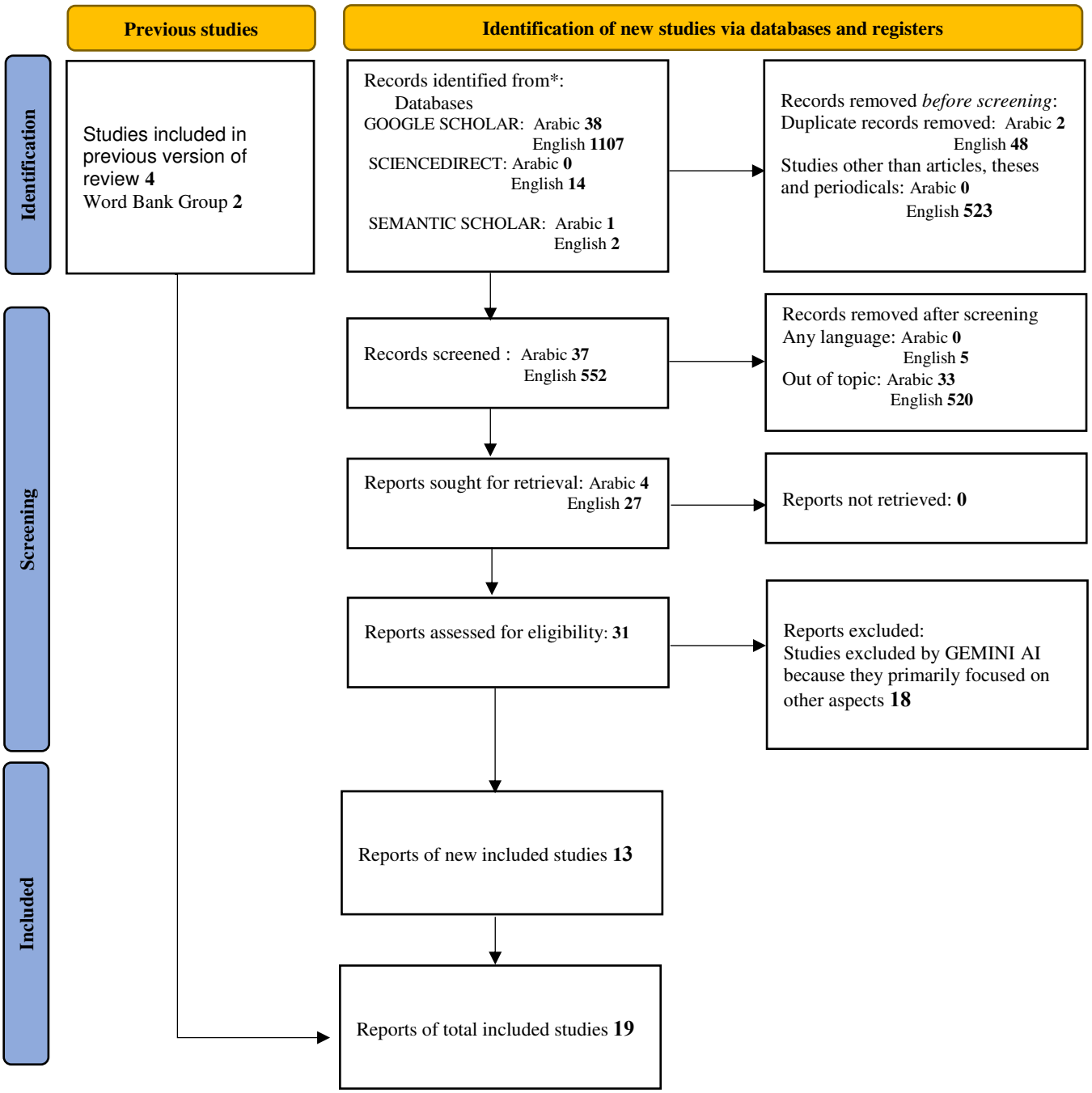

المصدر: Page, MJ, et al., 2021

نتائج استخراج البيانات

بدأت عملية استخراج البيانات من الدراسات الـــ 19 المدرجة بجمع بيانات أولية، مثل الباحث والاصدار، الدولة، عنوان الدراسة، الهدف من الدراسة، نتائج الدراسة، نوع الدراسة (كمية أو نوعية)، بعد ذلك، جمعت معلومات حول الدراسات في الجدول رقم1 .

يقدم الجدول رقم 1 ملخصا شاملا للدراسات والأبحاث المدرجة المتعلقة بموضوع وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية، مع التركيز على المدفوعات الإلكترونية كالبطاقات البنكية، النقود الإلكترونية، الشيكات والتحويلات الالكترونية منها الاعتماد المستندي الالكتروني. يهدف الجدول إلى تحديد الإطار التطبيقي للدراسة الحالية وتقديم نظرة عامة منظمة حول الدراسات المدرجة، مع التركيز على نوع الدراسات، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، سواء كانت نوعية أو كمية.

ويمكن استخلاص عدة ملاحظات رئيسية:

أولا التنوع الجغرافي

يضم الجدول رقم 1 دراسات من مناطق جغرافية متنوعة، فهناك تنوع جغرافي ملحوظ، حيث تشمل دولًا من مناطق مختلفة وعددها حسب كل دولة، بالنسبة للدول العربية كانت كآتي: الجزائر والعراق ثلاث (03) دراسات، في حين كل من ليبيا، الأردن والسعودية دراسة واحدة (01). اما بالنسبة للدول غير عربية كان عدد الدراسات كآتي: دراسة واحدة لكل من تركيا، الصين، أستراليا، الهند، البرتغال، بنغلاديش، الفلبين. هذا التنوع الجغرافي ذو أهمية خاصة للإطار التطبيقي، حيث يسمح بمقارنة النتائج وتحديد الاختلافات أو التشابهات في سياقات مختلفة.

ثانيا التركيز على السياق الجزائري

يبرز من الدراسات 9، 18 و19 وجود اهتمام خاص بالوضع الجزائري فيما يتعلق بالمدفوعات الإلكترونية والتجارة، وهذا يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير هذا القطاع في الجزائر. رغم التحديات والفرص الخاصة التي تواجهها.

فالجزائر كغيرها من الدول العالم تسعى لمواكبة هذا التطور وقد بدلت جهودا كبيرة في هذا المجال (فشيت، مزاري،2023). فوفرت الأدوات ووسائل الدفع الالكتروني الأكثر كفاءة وفعالية (فشيت، مزاري،2023) وشجعت على استخدامها.

ثالثا التنوع الموضوعي

يغطي الجدول مجموعة واسعة من المواضيع، مما يعكس الطبيعة المتعددة الأوجه لمجال المدفوعات الإلكترونية والتجارة. بدءاً بخصائص الدفع الالكتروني وكذا الفرص والتحديات، بالإضافة الى الإطار تنظيمي والقانوني والتشريعي للدفع الالكتروني، مرورا بالجوانب التقنية مثل أمان، سهولة الاستخدام، سرعة في الإنجاز وتقليل التكاليف المدفوعات وأنظمة الدفع الالكتروني المختلفة كالبطاقات البنكية، النقود الالكترونية والشيكات والتحويلات الالكترونية.

وصولًا إلى الجوانب الاقتصادية مثل تأثير المدفوعات الإلكترونية على أداء الشركات والمبادلات التجارية والنمو الاقتصادي، تحسين التبادل الدولي، وتبسيط الإجراءات والمعاملات من أجل إيجاد طرق وأساليب لتقليل المخاطر وإتمام التمويل عمليات الدفع.

وفي الاخير تطوير بنية وسائل وانظمة الدفع (التكنولوجيا المالية *FinTech*، الدفع الرقمي *DT*) في إطار التحول الرقمي الإلكتروني وأثره على التجارة. فتمثل علميات السحب والايداع والدفع والقبض والتحويل والاقراض والتأمين والتداول الالكتروني بين الحكومة والشركات والأفراد (نزال، 2025). فأصبحت المسير الرئيسي لمختلف الخدمات المصرفية والتي مكنتها من تطوير وتحديث سبل تقديمها للمنتجات والخدمات المالية وطورت تقنيات تمويل التجارة الخارجية من خلال رقمنتها وما صاحب ذلك من تسهيل أساليب تمويل عمليات الاستيراد والتصدير (فتحية، نصيرة، 2025).

هذا التنوع يؤكد على أهمية اعتماد نهج شامل في الدراسة الحالية لتغطية الجوانب المختلفة للموضوع.

رابعا أهمية الاعتماد المستندي الالكتروني

يظهر الاعتماد المستندي الالكتروني *Electronic letter of Credits* كموضوع بحثي مهم، خاصة في سياق تمويل التجارة الدولية والإسلامية هذا يسلط الضوء على الدور المستمر لهذه الآلية التقليدية في التجارة، والجهود المبذولة لرقمنتها وتطويرها.

فالاعتماد المستندي الإلكتروني هو أحد العمليات المصرفية التي يقوم فيها المصرف بخدمة عملائه الراغبين بسداد ثمن البضائع التي تم شرائها من الخارج (العقابي، وحمزة، 2024).

فهو خدمة من الخدمات التي يتم تقديمها على مستوى البنوك والمصارف من أجل تمكين العملاء والشركات التجارية من تمويل عمليات الاستيراد والتصدير (فتحية، نصيرة، 2025).

فظهور الاعتماد المستندي الإلكتروني الذي يعتبر من العمليات المصرفية والمعاملات المهمة (العقابي، وحمزة، 2024) المستحدثة للنشاط التجاري، ووسيلة ناجحة في سداد المدفوعات الدولية خاصة بعد توجه التجار للتعاملات الإلكترونية (العقابي، وحمزة، 2024)، فيكون عمله وركيزته الاساسية هو تبادل البيانات إلكترونياً (العقابي، وحمزة، 2024).

فقد عرفت المادة الثالثة (الفقرة B/i) من قواعد الأصول والأعراف الدولية الموحدة نشرة رقم (600) لسنة 2007 لغرض معالجة الاعتماد المستندي الإلكتروني.

بأنه "بيانات أنشئت واستخرجت وأرسلت وتم إبلاغها، واستلمت أو خزنت بوسيلة إلكترونية، ويمكن توثيقها من هوية مرسلها الظاهرة ومصدر محتويتها الظاهر طالما ظلت كاملة وغير معدلة ويمكن فحصها لمطابقتها بشروط وأحكام الملحق ." (العقابي، وحمزة، 2024).

لقد سمي الاعتماد المستندي الإلكتروني بهذا الاسم لاستناده على مجموعة من المستندات واجبة التقديم لتنفيذه، وكلمة إلكتروني تشير أن هذا الاعتماد يعالج بواسطة وسائط إلكترونية، وهو خدمة مصرفية الكترونية، يتعاقد بمقتضاها البنك المشارك المشتري المستورد على التزام البنك المشارك بالوفاء الإلكتروني للبائع المصدر مقابل تقديم شروط الاعتماد. مقابل التزام المشتري المستورد بدفع العمولة والمصاريف والفوائد الالكترونية للبنك المشارك (العقابي، وحمزة، 2024).

أطراف عملية الاعتمادات المستندية (عكرك، 2024)

- المشتري المستورد وهو المستورد طالب فتح الاعتماد المستندي.

- البائع المصدر وهو المصدر المستفيد من الاعتماد.

البنك المشارك إما أن:

- البنك فاتح الاعتماد

- أو البنك مبلغ الاعتماد

المنهجية البحثية

يلاحظ من الجدول رقم 1 أن معظم الدراسات المصنفة هي دراسات نوعية (13 دراسة) بدلا من الكمية (06 دراسة) فنقص في الدراسات التطبيقية. قد يشير هذا إلى أن البحث في هذا المجال يميل إلى التركيز على

التحليل الوصفي، بدلًا من التحليل الإحصائي للبيانات الرقمية. ومع ذلك هذا يوفر رؤى قيمة، واستكشاف الآراء والتجارب. إلا أنه من المهم التأكيد على أن الدراسات الكمية وإن قلت تبقى ضرورية لأنها تستكشف وتقيس الأثر الكمي للمدفوعات الإلكترونية على التجارة الخارجية.

على الرغم من ذلك فالدراسات المدرجة تعتبر أداة مرجعية قيمة للإطار التطبيقي للدراسة الحالية، فمن خلال تحليل الدراسات، يمكن للبحث الحالي تقديم مساهمة فريدة في مجال فحص العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية.

الجدول 1: يمثل نتائج استخراج البيانات

الرقم	الباحث	الدولة	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة	نوع الدراسة
1	(العقابي، وحمزة، 2024)	العراق	مخاطر الاعتماد المستندي الإلكتروني	شرح المخاطر المتعلقة بالاعتماد المستندي الإلكتروني في العمليات التجارية.	الاعتماد المستندي الإلكتروني ينطوي على مخاطر تتعلق بصحة المستندات الإلكترونية، والتزوير، والاحتيال الإلكتروني.	نوعية
2	(سعدي، مراد، 2023)	العراق	موائمة التشريعات العراقية لمتطلبات النظام المالي الدولي في تمويل التجارة الخارجية دراسة قانونية عن واقع تحديات نظم الدفع ووسائله الالكترونية.	دراسة التشريعات العراقية الحالية المتعلقة بتمويل التجارة الخارجية وتحديد مدى توافقها مع متطلبات النظام المالي الدولي.	التشريعات العراقية الحالية لا تتوافق بشكل كامل مع متطلبات النظام المالي الدولي، مما يؤثر على قيمة العملة الوطنية ويسهل غسل الأموال.	نوعية
3	(Mark & Bernard)	أستراليا	*Electronic payment systems for international trade*	تحديد الخصائص المرغوبة لأنظمة الدفع الإلكترونية للتجارة الدولية.	تحسين كفاءة تكلفة المعاملات في طرق الدفع سيحقق فوائد اقتصادية كبيرة.	نوعية
4	(عكرك، 2024)	ليبيا	دور المصارف التجارية في تعزيز فعالية الاعتماد المستندي كوسيلة لتمويل التجارة الداخلية في منطقة الواحات.	دراسة التأثير المحتمل لدور المصارف في تعزيز استخدام الاعتماد المستندي لتمويل التجارة الداخلية.	البحث يشمل مراجعة الأدبيات واستبيانات ومقابلات مع الفاعلين الرئيسيين في المنطقة.	نوعية
7	(Dema, 2024)	الاردن	*THE IMPACT OF ELECTRONIC PAYMENT ON TRADE*	توضيح بعض العيوب الاقتصادية التي يتم التغلب عليها باستخدام المدفوعات الإلكترونية في سياق التجارة الدولية.	المدفوعات الإلكترونية تقلل التكاليف وتزيد من سرعة المعاملات في التجارة الدولية.	نوعية

8	(Lokhande,2025)	الهند	*"The Evolution and Impact of Online Payment Systems in the Digital Era"*	استكشاف تطور أنظمة الدفع عبر الإنترنت وتأثيرها على المستهلكين والشركات والاقتصادات.	أنظمة الدفع عبر الإنترنت أحدثت ثورة في الاقتصاد العالمي من خلال توفير طرق آمنة وفعالة للمعاملات.	نوعية
9	(قشيت، مزاري، 2023)	الجزائر	استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر – دراسة تحليلية	دراسة وتشخيص واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.	الجزائر شهدت تطورا كبيرا في تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، خاصةً بطاقة CIB والإنترنت و.TPE	نوعية
10	(نصيرة، 2025)	السعودية	تفعيل خدمة الاعتماد المستندي الرقمي في المصارف الاسلامية كآلية لتطوير التجارة الخارجية – مصرف الراجحي نموذجا-	تبيان تقنيات التكنولوجيا المالية (*FinTech*) المستخدمة من طرف المصارف الإسلامية لتطوير التجارة الخارجية.	ارتفاع مؤشرات الرقمنة واهتمام المصرف بتطوير تقنيات تمويل التجارة الخارجية من خلال خدمة الاعتماد المستندي الرقمي.	نوعية
11	(Mamta, 2025)	الهند	*Has FinTech reshaped global trade? New empirical evidence from structural gravity model*	التحقيق في دور التكنولوجيا المالية (*FinTech*) في تعزيز التجارة الدولية من خلال استكشاف كيف تقلل ابتكارات التكنولوجيا المالية تكاليف التجارة وتعزز المكاسب من التجارة.	تُظهر النتائج أن ابتكارات التكنولوجيا المالية تحفز التجارة الدولية بشكل أكبر مقارنة بالتجارة المحلية.	نوعية
12	(Diego et al., 2022)	البرتغال	*Drivers of digital transformation adoption: A weight and meta-analysis*	تحديث مجال التحول الرقمي (DT)من خلال البحث التجريبي الكمي، وتحديد المتنبئات لاعتماد التحول الرقمي، والمساهمة في أدبيات التحول الرقمي من خلال	تعتبر النوايا السلوكية والرضا والعادة من أفضل المؤشرات على استخدام التحول الرقمي.	كمية (تحليل تلوي)

			تجاوز التحيزات والقيود المفروضة على تقديرات الحجم.			
13	(Orman, Teker, 2024)	تركيا	*IMPACTS OF CROSS-BORDER E-COMMERCE ON GROWTH OF TURKISH SMES*	دراسة آثار التجارة الإلكترونية عبر الحدود على نمو الشركات التركية الصغيرة والمتوسطة.	التجارة الإلكترونية عبر الحدود تمثل عامل تمكين حاسم لعولمة الشركات الصغيرة والمتوسطة.	كمية
14	(Rahman, Sadik, 2025)	بنغلاديش	*Nexus of digital financial service adoption, decent work and environmental sustainability: results from SEM-NCA approaches*	دراسة كيف يؤثر التثقيف المالي، والوصول إلى رأس المال، واستخدام المدفوعات الرقمية على العمل اللائق والاستدامة البيئية، والدور الوسيط للعمل اللائق.	يؤثر التثقيف المالي والوصول إلى رأس المال واستخدام المدفوعات الرقمية بشكل إيجابي على العمل اللائق والاستدامة البيئية.	كمية
15	(Calderon, 2025)	الفلبين	*Digital Payments and their Role in Enhancing Financial Transactions Efficiency*	دراسة تقدم مفهوم المدفوعات الرقمية فيما يتعلق بتحسين أداء المعاملات المالية.	خفض التكاليف بنسبة50% -زيادة سرعة المعاملات بنسبة7% -انخفاض معدل الأخطاء بنسبة80% -زيادة رضا المستخدمين -تؤكد على نظرية تكلفة المعاملة وتدعم دور الدفع الإلكتروني في تسهيل التجارة	كمية
16	(Li & al., 2024)	الصين	*How does digital payment affect international trade? Research based on the social network analysis method*	تستكشف هذه الدراسة العلاقة بين وسائل الدفع الرقمية والتجارة الدولية، باستخدام تحليل الشبكات الاجتماعية لفهم كيفية ارتباط	يكشف البحث أن وسائل الدفع الرقمية تؤثر بشكل كبير على هيكل وديناميكيات شبكات التجارة الدولية، حيث تعمل أنظمة الدفع المحددة على تعزيز الروابط التجارية.	كمية

			أنظمة الدفع المختلفة وتأثيرها على العلاقات التجارية بين البلدان.		
17	(سلمان، 2024)	العراق	دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية – تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق	دراسة دور وسائل الدفع الإلكتروني في تطوير التجارة الخارجية مع الإشارة إلى تجارب دول مختارة.	خلصت الدراسة إلى أهمية مواكبة التطور التكنولوجي في عمليات التبادل التجاري وتشجيع المصارف على زيادة أعداد أجهزة الصراف الآلي وإصدار أكبر عدد من بطاقات الدفع الإلكتروني.	كمية
18	(فتحية، نصيرة، 2025)	الجزائر	مساهمة البنوك الاسلامية في تعزيز التجارة الخارجية من خلال تقنية الاعتماد المستندي دراسة حالة مصرف السلام.	التعرف على آلية استعمال تقنية الاعتماد المستندي في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل التجارة الخارجية.	تقنية الاعتماد المستندي - كأداة في تمويل التجارة الخارجية للبنوك والعملاء الاقتصاديين. - كأداة ائتمان مصرفي	نوعية
19	(نزال، 2025)	الجزائر	مقترح نموذج تقنين استخدامات التكنولوجيا المالية في البنوك الجزائرية.	تقديم مقترح لتقنين استخدامات التكنولوجيا المالية (*FinTech*) في البنوك الجزائرية بما يتناسب مع بناء القدرة التنافسية وتعزيز التجارة الخارجية.	الدراسة تتوصل إلى عوامل تقنن حاجات استخدامات التكنولوجيا المالية (*FinTech*) في البنوك الجزائرية تبعا لحالة وجود التنظيم القانوني الدولي الملزم والمرن أو عدم وجوده.	نوعية

النتائج البحثية للدراسات النوعية المدمجة والمناقشة

- **أداة وفاء وائتمان وضمان لحماية الأطراف المشاركة**

تعتبر وسائل الدفع الالكتروني خصوصا منها المستندية وسيلة مضمونة، من أجل إتمام العمليات الدفع، للبائع المصدر للحصول على ثمن السلعة ضمن نطاق ائتمان من البنك وليس من المشتري ويضمن حصوله على قيمة السلع مقابل تقديم مستندات التي تفي بشروطه، أي أن البنك المشارك ملزم بتسديد المبلغ السلعة وهو نوع من الضمان بالنسبة للبائع المصدر.

في حين أن المشتري يضمن، حينَ عدم التزام البائع المصدر بالشروط الاعتماد من خصائص كمية وسعر والفاتورة الشكلية ومكان الشحن ومكان التفريغ، أن البنك المشارك يمكنه رفض الدفع وهذا نوع من الوفاء والائتمان (فتحية، نصيرة، 2025) و (نصيرة، 2025)، وذلك على أساس رسالة الرفض ويرمز لها بالرمز *MT734* التي تعني رفض شروط الاعتماد، حيث يتم ارسالها عن بعد من قبل البنك المشارك المستلم الى البنك المشارك المصدر، طبقا لآلية الإصدار الالكتروني لخطاب الاعتماد المستندي الالكتروني ،(*Letter Of Credit*)، في حالة القبول الدفع الإلكتروني ترسل رسالة الاقرار ويرمز لها بالرمز *MT730*، خطابات الاعتماد عن طريق نظام سويفت أو نظام سيدوكس، أو بوليرو، أواللجنة البحرية الدولية وخدمات البطاقة التجارية، أو أي أنظمة أخرى وفق قواعد المنظمة، وذلك حسب المادة 11 من القواعد الاعراف الدولية الموحدة النشرة رقم (600) (العقابي، وحمزة، 2024).

اضافة الى ذلك، اشارت دراسة سابقة احتوت عليها (نصيرة، 2025)، الى مستوى الضمان المستخدم من خلال الاعتماد المستندي الالكتروني في مجال التجارة الدولية مما يجعلها آمنة. وفي نفس السياق، (نصيرة، 2025) التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تفعيل الاعتماد المستندي الرقمي كآلية لتطوير التجارة الخارجية، وخلصت الى أن هذا الاخير يلعب دورا مهما من حيث خاصية الضمان والائتمان والوفاء، بالنسبة المشتري المستورد والبائع المصدر.

زيادة الى ذلك اعتبرت الدراسة (عكرك، 2024) أن توفر الاعتمادات المستندية الالكترونية آلية آمنة ومضمونة لتسوية المدفوعات وحفظ حقوق جميع الأطراف، إذ اظهرت النتائج أن مستوى الرفض كان في حدود 4.4 بالمئة، ويلاحظ أيضا من خلال دراسة (سعدي، مراد، 2023) أن الاعتمادات المستندية الالكترونية، تشكل الأداة الأكثر ملائمة وأمانـــا في تعاملات التجارة الخارجية، وتمنح ائتمان وتسهيلات مقارنة بوسائل الدفع الاخرى.

وبمقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، فعلى سبيل المثال توصلت الدراسة (Gaweesh, et al., 2023) إلى أن العملات الرقمية (العملات المشفرة) لها درجة عالية من الامان والشفافية.

- **أداة لتمويل وتسهيل وتحسين التجارة الخارجية**

تعتبر وسائل الدفع الالكتروني خصوصا تقنية الاعتماد المستندي الالكتروني، أحد الصيغ الغير مباشرة المعتمدة لتمويل التجارة الخارجية، أي عمليتي التصدير والاستيراد، كأداة فعالة لتمويل لتجارة الخارجية عن طريق المشاركة أو المضاربة، بين البنك المشارك والعميل المستورد، وهذا الذي يتيح للعميل المستورد شراء أو استيراد سلعة (منتج أو مادة معينة)، بغيت المتاجرة بها، دون أن يكون حائزا على رأس المال نقدا بالعملة، أو اللجوء الى الاقتراض، أي أنه يمكنه تغطية المبلغ عن طريق الاعتماد المستندي لدى البنك المشارك من خلال مشاركة والمساهمة المالية للبنك بتمويل جزئي أو كلي (مزيج تمويل بين العميل و البنك)، أو إعادة التمويل. (فتحية، نصيرة، 2025) و (نصيرة، 2025).

كما أظهرت نتائج دراسة (عكرك، 2024) إلى أن الاعتماد المستندي الالكتروني بصيغتيه، المشاركة والمضاربة، والذي لوحظ كأفضل وسيلة دفع بنسبة مئوية تصل الي 78.3 %، وكأفضل وسيلة دفع الكتروني ذات اقبال يصل الى حدود 73.9 %، مما يشجع المزيد من الافراد والشركات في المشاركة في هاته العمليات التجارية ذات الاعتماد المستندي الإلكتروني، من أجل تحقيق الزيادة في الايرادات والارباح وتحصيل في العمولات والرسوم والخدمات.

كما أن دراسة (فتحية، نصيرة، 2025) توصلت إلى أن هناك زيادة مستمرة في عدد الاعتمادات المستندية، إذ وصل الى أعلى مقدار سنة 2022 حوالي 29 مليون دج. وكذا زيادة مستمرة في حجم التمويل البنك المشارك، إذ وصل الى أعلى مقدرا في نفس السنة بحوالي 463 مليون دج، بإجمالي أرباح غير مباشرة 284 مليون.

وفي السياق ذاته، خلصت دراسة (نصيرة، 2025) إلى ملاحظة التزايد المستمر في قيمة الاعتمادات المستندية، إذ بلغت حوالي 11 ألف ريال سعودي كمتوسط بين سنة 2021 إلى 2023، كنتيجة مباشرة لرقمة معظم المعاملات البنكية.

كما أظهرت نتائج، دراسة سابقة احتوت عليها دراسة (نصيرة، 2025)، زيادة كبيرة في كفاءة العملية التجارية وصلت إلى 94 % من خلال معالجة العمليات التجارية باستخدام خطاب الاعتماد المستندي الالكتروني بتقنية البلوكتشين (*Blokchain*)، كما وصلت إلى 94% باستخدام الالتزام الدفع البنكي (*Bank Payment Obligation BPO*). كما وصلت قيمة المعاملات الرقمية 94.6% سنة 2023، نتيجة التوجه الرقمي.

اضافة الى ذلك، اشارت دراسة سابقة احتوت عليها دراسة (نصيرة، 2025)، إلى أهمية الاعتماد المستندي الالكتروني في التجارة الخارجية.

وبمقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، فعلى سبيل المثال (Al-Maani, 2023) توصلت إلى أن التجارة الالكترونية لها دور جد مهم في دعم مزايا التنافسية.

توضح دراسة *(Cavalcanti et al., 2022)* العوامل السلوكية التي تؤثر في تبني الدفع الرقمي، مثل النية السلوكية والرضا وسهولة الاستخدام، هي العوامل تلعب دوراً مهماً في تشجيع الأفراد والشركات على تبني وسائل الدفع الرقمية، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة المعاملات التجارية وتعزيز العلاقات التجارية بين الدول، ويضاف إلى ذلك أن دراسة *(Calderon, 2025)* تشير إلى تحسين الكفاءة المالية، حيث أظهرت النتائج أن الدفع الرقمي يعزز سرعة المعاملات ويقلل تكاليفها، مما يجعل عمليات التجارة الدولية أكثر فعالية من حيث التكلفة والوقت. ويعزز المكانة التجارية عبر تحسين تدفقات رأس المال والعلاقات التجارية.

- **أداة محفوفة بالمخاطر على التجارة الخارجية**

بالرغم من المزايا العديدة أشارت لها دراسة (العقابي، وحمزة، 2024)، إلا أن مخاطر الاعتماد المستندي الالكتروني على أنشطة العمليات التجارية من إمكانية الاحتيال والغش على شبكات الانترنت، والتي حصرت في خمس مخاطر حقيقية تهدد بيانات وأنظمة البنوك، وفق لجنة بازل للرقابة البنكية سنة 2000، تقرير *Electronic Banking Group (EBG)*، منها الاستراتيجية والتشغيلية مثل الخطر انتهاك أمان البيانات عن طريق القرصنة الالكترونية، والائتمانية مثل خطر انتهاك سرية البيانات البنكية، وكذا الإثبات الالكتروني للمعاملات البنكية، ومنها التي لها علاقة مباشرة بالسوق والسيولة.

وقد خلصت نفس الدراسة إلى أن طرق انتهاك البيانات البنكية قد تكون إما بإتلاف برامج وبيانات الحواسيب عن طريق الاعتداء الرقمي فيروسي، أو بإفشاء المعلومات الخاصة بالعملاء مما يؤدي الى ضرر كمي (فقدان الاموال)، أو معنوي (المكانة الاجتماعية للبائع المصدر أو المشتري المستورد)، أو باستعمال الغش المعلوماتي عن طريق التلاعب بالبيانات قصد تحويل البيانات المالية من حسابات الى حسابات اخرى.

هذا الأخير، أي الغش المعلوماتي قد يكون بواسطة نظم الدفع الالكترونية عن طريق التحويلات الغير القانونية أو عمليات التمويل الغير المشروعة، بهدف غسيل الأموال، أو بسبب الفساد المالي والاداري حسب (سعدي، مراد، 2023)، هذا من جهة. من جهة اخرى خلصت (العقابي، وحمزة، 2024) لمسألة المخاطر المتعلقة بالإثبات الإلكتروني للمستندات المستخرجة الكترونيا تتمثل أساسا في انتهاك سرية. أما الدعامة الإلكترونية (مثل

الأسطوانات، والأقراص، والذاكرات الالكترونية أو أي وسيط آخر مماثل)، أو الكتابة الإلكترونية (مثل التلكس، والفاكس مايل، وانترنت أو وسائل لمستندات الالكترونية)، أو التوقيع الالكتروني (مثل البصمة، والختم أو التوقيع).

ويلاحظ مما قد سبق، أن هاته الأخطار تؤثر سلبا على المعاملات التجارية، بالأساس خلق صعوبات خاصة بعملية الدفع والنقل والشحن، وهذا على كل الاطراف المشاركة (عكرك، 2024)، أو في بعض حالات الغش المعلوماتي والتحويلات الالكترونية الغير قانونية، يؤثر على الاقتصاد من استنزاف للعملة الصعبة، وعدم استقرار سعر الصرف، واضعاف آلية تمويل التجارة من خلال انعدام الثقة، والضمان، والوفاء في سلسلة الدفع الالكتروني (سعدي، مراد، 2023).

مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، فعلى سبيل المثال (Gaweesh et al., 2023) توصلت إلى أن استعمال غير النظامي والغير القانوني للعملات الرقمية (العملات المشفرة) أوجدت مجموعة من التحديات والمخاطر مثل جريمة غسيل الأموال، التي تضر باستقرار المالي والبنكي في بعض الدول الأسيوية، هذا من جهة، لكن من جهة أخرى، أوجدت زيادة في تدفق رؤوس الأموال الدولية واستقرار أسعار الصرف.

- **أداة لاختصار الوقت وتقليل التكاليف وتبسيط الإجراءات والمعاملات**

تشير دراسة (فتحية، نصيرة، 2025) إلى أن وسائل الدفع الالكتروني على المستوى الدولي خاصة العمليات المستندية، تضمن تنفيذ التعاملات التجارية الدولية بصفة سريعة وفعالة وبدون تأخير. فقد أشارة (العقابي، وحمزة، 2024) أن تنفيذ الاعتماد المستندي، بغض النظر عن وسيلة الاتصال، يحتوي على مفهوم بدون تأخير (*Without Dely*)، أي عدم وجود مدة زمنية طويلة بين الاخطار المبدئي وبين الاداة الرئيسية والنهائية لتنفيد الاعتماد، طبقا لآلية الإصدار الالكتروني لخطاب الاعتماد المستندي الالكتروني،(*Letter Of Credit*) .

إذ أشارت نفس الدراسة في ظل العولمة وظهور التكنولوجيا الحديثة ونظام الحوسبة وشبكة الانترنت كوسيلة عمل آنية متاحة في أي مكان في العالم، أثر على العمل التجاري بالنسبة لجميع الاطراف المشاركة (البائع المصدر، البنك المشارك، المشتري المستورد)، في تقليل الوقت وتخفيض التكلفة مما زاد هاته الاطراف ميزة تنافسية في السوق، وكذا الاستفادة من ميزة التبادل الالكتروني للبيانات في حل المشاكل الناجمة عن وصول البضائع قبل وصول المستندات. وكادا نفس الدراسة (العقابي، وحمزة، 2024) السابقة تلفت النظر على أن الاعتماد المستندي الالكتروني يعتبر من العمليات المصرفية المستحدثة للنشاط التجاري ووسيلة ناجحة في سداد المدفوعات الدولية بين الاطراف المشاركة خصوصا بعد اتجاه الافراد إلى المدفوعات الالكترونية.

وفي دراسة اخرى (نصيرة، 2025)، أظهرت النتائج أن تطبيق تقنية بلوكتشين (*Blockchain*) على عملية التمويل التجاري تقلل من التكاليف وتزيد من الانتاجية. وفي دراسة سابقة احتوت عليها (نصيرة، 2025)، اعتبرت ان خطابات الاعتماد المستندي الالكتروني هي الحل الامثل لتطوير عمليات التجارة وتسريع تنفيذها، كما خلصت الى أن تقنية بلوكتشين (*Blockchain*) تحقق وفرات في الجهد والتكلفة والوقت وعدد المستندات الالكترونية المتدفقة بين جميع الاطراف المشاركة (البائع المصدر، البنك المشارك، المشتري المستورد)، حيث اختزل وقت الدفع بنسبة تصل الى 90%. كما أن كل الدراسات أشارت إلى أن الاعتماد المستندي الالكتروني يساهم في تبسيط وتسهيل معاملات التجارة الدولية.

وبمقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، فعلى سبيل المثال (Al-Maani, 2023) توصلت إلى أن التجارة الالكترونية تساهم في تحسين العمليات التجارية، وتخفيض زمن تقديم المنتجات، وتقلل من التكاليف.

يتبين أن للدفع الرقمي له تأثير إيجابي وملحوظ على التجارة الدولية.

تشير دراسة (Li et al., 2024) إلى أن الدفع الرقمي يعزز الروابط التجارية بين الدول ويقلل من الحواجز التي تعترض تدفقات رأس المال عبر الحدود، مما يعزز مكانة الدول التجارية الدولية، هذا التأثير يعود بشكل رئيسي إلى تسهيل المعاملات التجارية وزيادة سرعتها، ما يسهم في تعزيز التبادل التجاري بين الدول.

اما الدراسة (Kumari, 2025) ربطت التكنولوجيا المالية بالتجارة الدولية من خلال تسهيل المدفوعات عبر الحدود وتقليل التكاليف المالية، مما يعزز الكفاءة ويزيد من الثقة بين الدول، كما ساعدت في تسهيل وصول الشركات إلى الأسواق العالمية من خلال تحسين الأنظمة المالية الرقمية.

- **أداة لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة الخارجية**

إن دعم النمو الاقتصادي من خلال استخدام الاعتماد المستندي الالكتروني يمكن من تعزيز دور البنوك وتحسين نشاطات التجارة الداخلية والخارجية (عكرك، 2024). اذ يحصل العميل المستورد وكذا البنك المشارك على نسبة من الربح مقابل قيامه بالعمل، أي على نسبة من الفائدة و المنفعة التي تعود على جميع الاطراف المشاركة مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي (نصيرة، 2025) و (فتحية، نصيرة، 2025)، وكذا ترقية الاتفاقيات التجارية و فتح وكلات بنكية وفروع جديدة مما يساهم في تسهيل وتطوير العلاقات التجارة الخارجية، ومن الجانب الاستثماري قد يساعد في نقل رؤوس الاموال وخلق اسواق جديدة في مناطق ودول مختلفة بواسطة شركات تابعة، أما بالنسبة لاعتماد مستندي الكتروني كان ناجحا في حدود 47.9 بالمئة، وبنسبة وسائل دفع الكتروني اكثر طورا 52.1 بالمئة (عكرك، 2024). يجدر الاشارة الى دعم النمو الاقتصادي والاستثماري يعود بالأثر

الايجابي على الجانب الاجتماعي لـــأهل المنطقة وترقية السوق المحلي ودعم أهداف التنمية المستدامة (عكرك، 2024).

مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، فعلى سبيل المثال (Al-Maani, 2023) توصلت إلى أن التجارة الالكترونية تتيح فرص الوصول الى أسواق جديدة.

بناء على ما تقدم من الدراسات، يتضح أن الدفع الرقمي ليس فقط أداة تسهل التجارة الدولية، بل يسهم أيضا في تحسين كفاءة المعاملات التجارية، تقليل التكاليف، وزيادة السرعة في تنفيذ العمليات التجارية عبر الحدود. فالعوامل السلوكية مثل الرضا والنية السلوكية، إلى جانب تحسين بنية الدفع الرقمي، تلعب دورا مهما في تعزيز تبني هذه الوسائل، مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول وتحسين مكانتها التجارية الدولية

الخاتمة

في ضوء النتائج المستخرجة، يمكن الجزم بأن وسائل الدفع الإلكتروني ليست فقط وسيلة لتحسين كفاءة المعاملات المالية، بل هي أداة استراتيجية لتحسين الأداء التجارة الخارجية، وتؤكد هاته النتائج أن الدول التي تتبنى بنجاح أنظمة الدفع الرقمي تحقق تقدما ملموسا في شبكات التجارة العالمية.

كما أن الأثر غير المتكافئ بين الدول ذات الانفتاح العالي والمنخفض يشير إلى أن الرقمية وحدها لا تكفي، بل لا بد من توافر بنية مؤسسية وسياسات داعمة تستفيد من تلك التقنيات.

وبناء على ذلك، توصى الدول الساعية لتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي بتسريع تبني أنظمة الدفع الرقمية، وتوفير البنية التحتية، والتشريعية والتقنية اللازمة، إلى جانب الاستثمار في الثقافة المالية للمواطنين والشركات، فمن شأن ذلك أن يعزز ليس فقط التجارة الخارجية، بل أيضًا مكانة الدولة ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تقوده الرقمنة.

الاستنتاجات

- **أداة وفاء وائتمان وضمان لحماية الأطراف المشاركة**

أذ تعتبر وسائل الدفع الالكتروني، عامة، والاعتماد المستندي الالكتروني خاصة، آلية سهلة وآمنة ومضونة، تتسم بالملائمة والوفاء والشفافية، في التعاملات التجارة الخارجية، ما بين كل الاطراف المشاركة من مشتري مستورد، بائع مصرد والبنك المشارك.

- **أداة لتمويل وتسهيل وتحسين التجارة الخارجية**

أذ أن رقمنة معظم المعاملات البنكية نتيجة التوجه الحديث الرقمي للدول، من اعتماد وسائل الدفع الالكتروني، عامة، والاعتماد المستندي الالكتروني خاصة، صيغة معتمدة لتمويل التجارة الخارجية، وكأفضل وسيلة دفع الكتروني، ذات اقبال واسع، فعالة، ذات أثر ملحوظ في زيادة الايرادات والارباح وتحصيل العمولات والرسوم والخدمات، فيمكن بذلك تحسين كفاءة العملية التجارية، وزيادة في تدفق رؤوس الأموال الدولية.

- **أداة محفوفة بالمخاطر على التجارة الخارجية**

يمكن تلخيص مخاطر الاعتماد المستندي الالكتروني على أنشطة العمليات التجارية، في الاحتيال والغش على شبكات الانترنت، تهديد بيانات وانتهاك أمان وسرية البيانات البنكية، وانتهاك سرية الاثبات الالكتروني، والتي تؤثر سلبا على المعاملات التجارية، وعلى كل الاطراف المشاركة (البائع المصدر، البنك المشارك، المشتري المستورد)، مما ينتج عنه غسيل الأموال، والفساد المالي والاداري، وكذا تؤثر على الاقتصاد وآلية تمويل التجارة الخارجية.

- **أداة لاختصار الوقت وتقليل التكاليف وتبسيط الإجراءات والمعاملات**

أن وسائل الدفع الالكتروني خاصة العمليات المستندية، ينظر على انها الحل الامثل لتطوير عمليات التجارة الخارجية، إذ تعتبر وسيلة عمل آنية، تضمن تنفيذ التعاملات التجارية الدولية بصفة مبسطة وسهلة وسريعة وفعالة، بأقل تكلفة، يمكنها خلق ميزة تنافسية، ووسيلة ناجحة في ادارة عمليات التبادل الالكتروني للبيانات، وفي سداد المدفوعات.

- **أداة لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة الخارجية**

من خلال استخدام الاعتماد المستندي الالكتروني كوسيلة دفع الكتروني، يمكن المساهمة في دعم النمو الاقتصادي، من تعزيز دور البنوك في ترقية اتفاقيات، وتطوير الاستثمارات، الذي يعود بالأثر الايجابي على البعد المجتمعي وترقية السوق المحلي.

التوصيات

استناداً إلى النتائج المستخرجة من التحليل النوعي لأثر وسائل الدفع الإلكتروني على التجارة الخارجية، يمكن تقديم التوصيات التالية لصناع السياسات والجهات المعنية:

- **تعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي**

يجب فتح باب التعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر لمؤسسات الجامعية، وكذا مراكزها البحثية، من أجل تنفيذ مشاريع جامعية بحثية، وملتقيات، ومؤتمرات علمية، وورش تكوينية، وأيام عمل مشتركة، بغيت تعزيز، وتعميق التبادل والتعاون بين القطاع البحثي والقطاع البنكي.

- **العمل على وضع إطار تنظيمي قانوني للدفع الرقمي**

يجب إصدار وتنظيم القوانين والتنظيمات التي تسهل اعتماد واستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في التجارة الخارجية، بما يضمن الثقة القانونية في العقود الرقمية والتحويلات الإلكترونية.

- **تعزيز البنية التحتية للدفع الرقمي**

يجب على الدول الاستثمار في تطوير وتجديد بنيتها الرقمية والتي تكون آمنة وقوية لأنظمة الدفع الإلكتروني، تشمل الشبكات المصرفية والبنكية، والأنظمة الذكية، وخدمات الإنترنت.

- **تشجيع الانفتاح المدعوم بالرقمنة**

يجب على الدول التي تتبع انغلاق التجاري تبني استراتيجيات انفتاح تكون مدروسة بالتوازي مع تبني الدفع الرقمي، بما يعظم استفادتها من هذا التحول ويزيد اندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

- **رفع الوعي والثقافة الرقمية**

توعية الأفراد والشركات من خلال حملات توعية وتدريب ودمج مفاهيمه في التعليم المالي، خاصة الصغيرة والمتوسطة وحتى الشركات الكبرى وكل مؤسسات الدولة، بفوائد الدفع الرقمي وذلك من أجل التوسيع في نطاق استخدامه.

- **دعم الابتكار الرقمي**

تشجيع المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية على تطوير حلول مبتكرة للدفع الرقمي العابر للحدود بما يقلل من التكلفة والوقت.

- **الاستفادة من التجارب الناجحة للدولية**

يجب دراسة نماذج وتكييف التجارب الناجحة التي قامت بها الدول بما يناسب السياق المحلي، من حيث التكامل بين السياسات المالية والتجارية.

- **تعزيز التكامل بين الدفع الرقمي واتفاقيات التجارة الدولية**

العمل على دمج قضايا الدفع الرقمي في المفاوضات والاتفاقيات، من أجل تسهيل استخدام وسائل الدفع الالكتروني في التجارة الخارجية بين الدول.

العوائق الدراسة

- **ضيق الوقت**

أول عائق ضيق الوقت الذي حتم علينا عدم إتمام القراءة الدقيقة للدراسات الكمية، ومن تم استخراج الاستنتاجات الكمية، من أجل التحليل التلوي *meta analyse* بالشكل المنهجي المطلوب، والذي كان هدفنا من هاته الدراسة، ولكن نظرا لضيق الوقت اكتفينا بالمراجعة المنهجية *systematic review*.

- **شـــاســـعة الموضوع**

العنوان البحث المطبق واسع يشمل كل وسائل الدفع الالكتروني، وكان من أفضل تضييق عنوان البحث، والتركيز على دراسة وسيلة واحدة من وسائل الدفع الالكتروني، لدرستها بصفة جيدة ودقيقة، ومن تم تحديد كلمات البحث المستعملة والتضييق خلال عملية البحث وتحميل المراجع.

- **الدراسات السابقة**

عدم وجود دراسات سابقة اعتنت بتقييم أثر وسائل الدفع الالكتروني على التجارة الخارجية باستعمال التحليل التل

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أمين محمد وادفل، (2017–2018). *واقع استخدام وسائل الدفع الالكتروني في المؤسسات المالية والبنكية الجزائرية*.

الرشيد, & بوعافية. (2014). دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*, *1*(2), 111-131.

الهام جبايلة، جهاد رابيعة. (2022–2023). *دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة قالمة–*

بلبخاري, & سامي. (2022). نظريات التجارة الدولية.

بلطرش ربيعة، و مشتر فاطمة. (14/13 مارس, 2017). مدخل عام حول وسائل الدفع الالكتروني. الصفحات 5-6.

بوكحال, فتحية, يحياوي, & نصيرة. (2025). مساهمة البنوك الاسلامية في تعزيز التجارة الخارجية من خلال تقنية الإعتماد المستندي–دراسة حالة مصرف السلام. *Journal of Economic Geography*, *2*(1), 113–134.

بوكحال, فتحية, يحياوي, & نصيرة. (2025). مساهمة البنوك الاسلامية في تعزيز التجارة الخارجية من خلال تقنية الإعتماد المستندي–دراسة حالة مصرف السلام. *Journal of Economic Geography*, *2*(1), 113-134.

جباري, آمنة, قصعة, & سعاد. (2024). وسائل الدفع الإلكتروني _التحديات والانعكاسات على التجارة الدولية _. *المعيار*, *29*(1), 390–406.

د. باسم علوان طعمة العقابي, & الباحثة/نبال رويس حمزة. (2024). مخاطر الاعتماد المستندي الالكتروني. *مجلة المعهد*, (16), 27–46.

شناق نصرية. دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية دراسة حالة: الاعتماد المستندي في بنك السلام وكالة–بسكرة.

صقر, الدكتورمحمدعلي, أحمد, الدكتورأحمدصقر, غدير, & باسمغدير. (2006). التجارة الالكترونية ودورها في تطوير قطاع التجارة الخارجية. *جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية*, *39*(29), 141–160

علي فضيلة, & نصيرة. (2025). تفعيل خدمة الاعتماد المستندي الرقمي في المصارف الاسلامية كآلية لتطوير التجارة الخارجية–مصرف الراجحي نموذجا. *Journal of Economic Geography*, *2*(1), 94–112.

عمرون, & وسام. (2017). دور التجارة الإلكترونية في تفعيل عمليات التجارة الخارجية.

فـــطمة ناشف، (2017-2018). *وسائل الدفع الالكتروني في البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنميةالريفية مستغانم-*.

فشيت, حميد, مزاري, & سيد أحمد. (2023). استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر–دراسة تحليلية. *مجلة المحاسبة التدقيق والمالية, 5*(2), 17–27

مـــــــــحمد عكرك, & خليل. (2024). دور المصارف التجارية في تعزيز فعالية الاعتماد المستندي كوسيلة لتمويل التجارة الداخلية في منطقة الواحات. *مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية, 4*(5), 1683–1728.

نـــــزال. (2025). مقترح نموذج تقنين استخدامات التكنولوجيا المالية في البنوك الجزائرية. *Journal of Economic Geography ,2*(1), 157–182.

و سام، ع .(2016-2017) . *مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية دور التجارة الإلكترونية في تفعيل عمليات التجارة الخارجية –دراسة حالة* .-قالمة.

المراجع باللغة الانجليزية

Al-Maani, S. A. S. (2023). The Role of E-commerce in Supporting Competitive Advantages by Applying It on The Most Important Companies Operating in The Industrial Area in The State of Sohar دور التجارة الالكترونية في دعم المزايا التنافسية بالتطبيق علي أهم الشركات العاملة بالمنطقة الصناعية بولاية صحار. *Journal of the Advances in Agricultural Researches*, *28*(4), 864-875. https://doi.org/10.21608/jalexu.2023.247114.1166

ALOUN, D. D. M. THE IMPACT OF ELECTRONIC PAYMENT ON TRADE.

Calderon, A. A. (2025). Digital Payments and their Role in Enhancing Financial Transactions Efficiency. *International Journal of Economics and Financial Issues*, *15*(1), 182-189. https://doi.org/10.32479/ijefi.17555

Cavalcanti, D. R., Oliveira, T., & de Oliveira Santini, F. (2022). *Drivers of digital transformation adoption: A weight and meta-analysis. Heliyon, 8 (2), e08911*. https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2022.e08911

Dixon, M., Glasson, B., & Network, E. C. (1999). Electronic payment systems for international trade. In *Western Australian Workshop on Information Systems Research*.

Gaweesh, K. M. M., Bassiony, H. E. M., & Abdallah, M. A. H. (2023). The Risks of Using Digital Currencies on Economic Growth in Some Asian Countries مخاطر استخدام العملات الرقمية على النمو الاقتصادى فى بعض الدول الأسيوية. *Journal of the Advances in Agricultural Researches*, *28*(3), 693-702.

Kumari, M. (2025). Has FinTech reshaped global trade? New empirical evidence from structural gravity model. *Transnational Corporations Review*, *17*(1), 200105. https://doi.org/10.1016/j.tncr.2024.200105

Li, Z., Chen, H., Lu, S., & Failler, P. (2024). How does digital payment affect international trade? Research based on the social network analysis method. *Electronic Research Archive*, *32*(3), 1406-1424. https://doi.org/10.3934/era.2024065

Lokhande, M. J. S. The Evolution and Impact of Online Payment Systems in the Digital Era.

Neves, C., Oliveira, T., Santini, F., & Gutman, L. (2023). Adoption and use of digital financial services: A meta analysis of barriers and facilitators. *International Journal of Information Management Data Insights*, *3*(2), 100201.

Orman, I., & Teker, S. (2024). IMPACTS OF CROSS-BORDER E-COMMERCE ON GROWTH OF TURKISH SMEs. *PressAcademia Procedia*, *20*(1), 66-70. https://doi.org/10.17261/Pressacademia.2024.1926

Page, M. J., McKenzie, J. E., Bossuyt, P. M., Boutron, I., Hoffmann, T. C., Mulrow, C. D., ... & Moher, D. (2021). The PRISMA 2020 statement: an updated guideline for reporting systematic reviews. *bmj*, *372*. https://doi.org/10.1136/bmj.n71

Rahman, M. M., & Sadik, N. (2025). Nexus of digital financial service adoption, decent work and environmental sustainability: results from SEM-NCA approaches. *Discover Sustainability*, *6*(1), 1-19. https://doi.org/10.1007/s43621-025-00972-w

Saadi, F. S., & Murad, K. I. (2023). The Compatibility of Iraqi Legislation with the requirements of the International Financial System in Financing Foreign Trade A Legal Study on the Technical Challenges of Payment Systems and Electronic Payment Methods. *Journal of Legal Sciences*, *38*(2).

المراجع المواقع الإلكترونية

https://www.alukah.net/sharia/0/103305/

ويكيبيديا. (2025, 31 مارس). https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%86